

محضر الجلسة رقم 174

التاريخ: الأربعاء 04 ذو القعدة 1439هـ (18 يوليو 2018م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الإله الحلوطي، الخليفة الثاني لرئيس المجلس.
التوقيت: ساعتان وثلثون دقيقة، إبتداء من الساعة العاشرة والدقيقة الثالثة عشرة صباحا.

جدول الأعمال: مناقشة تقرير لجنة تقصي الحقائق حول:

- 1- المكتب الوطني المغربي للسياحة؛
- 2- ترخيص الحكومة باستيراد النفايات.

المستشار السيد عبد الإله الحلوطي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
على بركة الله نفتح هذه الجلسة.
السادة المستشارين المحترمين،
الحضور الكريم.

عملا بأحكام الفصل 67 من الدستور، وبناء على أحكام القانون التنظيمي رقم 085.13 المتعلق بطريقة تسيير اللجان النيابية لتقصي الحقائق، وطبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، وبعد تقديم تقرير كل من لجنة تقصي الحقائق المتعلقة بالمكتب الوطني المغربي للسياحة، ولجنة تقصي الحقائق حول ترخيص الحكومة باستيراد النفايات خلال الجلسة العامة المنعقدة يوم أمس الثلاثاء 17 يوليوز 2018، وتوزيع التقريرين على كافة أعضاء المجلس، نخصص هذه الجلسة لمناقشة مضمون التقريرين المشار إليها أعلاه.

ونبدأ بمناقشة تقرير لجنة تقصي الحقائق المتعلقة بالمكتب الوطني المغربي للسياحة، وذلك وفق التوزيع الزمني المتفق عليه في اجتماع ندوة الرؤساء، المنعقد بتاريخ 10 يوليوز 2018.

والكلمة لأول متدخل عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في حدود 16 دقيقة، فليفضل مشكورا.
الفريق الاستقلالي، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام البار:

السيد الرئيس،

إذا سمحتي لي، أنا نتلمس نزيثو اشوية لأن الإخوة مازال عاد تيلتحقوا، غير واحد الفترة صغيرة جدا ريثما يلتحقوا الإخوان ديالنا، ها هما تيلتحقوا، إذا سمحت السيد الرئيس أنا راني أحبذ أن نطلق اللحظة، ولكن أتمس لو سمحت التريث واحد الفترة زمنية معقولة في انتظار وصول الإخوان ديالنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعتقد بأن تريثنا حوالي ربع ساعة، لأن كان من المقرر نبدأ مع العاشرة، وتريثنا حوالي 15 دقيقة، أعتقد مادام يعني الفريق الاستقلالي اللي عندو أول تدخل موجود، الفريق الذي يليه كذلك موجودة تمثيليته، تقريبا كل الفرق تقريبا نسبة مهمة هي موجودة، إذن أعتقد أننا يمكن أن نطلق، والذي التحق بنا سيتابع في حدود ما وصلنا إليه.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

شكرا السيد الرئيس على التعاون والتجاوب.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الرئيس.

إخواني، أخواتي المستشارين والمستشارات المحترمين،

يشرفني باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين أن أتناول الكلمة لمناقشة مضامين تقرير لجنة تقصي الحقائق حول المكتب الوطني المغربي للسياحة، والتي كان لفريقنا شرف المساهمة في المطالبة بإحداثها، لتكون وسيلة لكشف المعطيات والمعلومات المرتبطة بتدبير هذه المؤسسة.

إننا في الفريق الاستقلالي، وحرصا منا على المساهمة وتقوية العمل الرقابي لمجلس المستشارين، وانسجاما مع قنوات حزبنا العتيد وثوابته الرافضة لكل أشكال الفساد الإداري والمالي، والتي تقتضي بأن يتبنى خط سير واضح في قضايا محاربة الفساد وفي تقوية حكامه المؤسسات، فقد أعلننا موقفنا كفريق ينتمي إلى المعارضة، بانخراطنا اللامشروط إلى جانب إخواننا في الفرق والمجموعات بالمجلس، قصد تشكيل لجنة لتقصي الحقائق حول المكتب الوطني المغربي للسياحة، يُناط بها جمع المعلومات المتعلقة بأداء المكتب في مجال الترويج السياحي ببلادنا، ومُلامسة العوامل التي تعيق التنزيل الأمثل لأهداف رؤية 2020، بكل موضوعية وتجرد ومسؤولية وشفافية ونزاهة فكرية وأدبية، وبعيدا كل البعد عن لغة المصالح الذاتية والاستغلال الضيق لهذا الملف.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

لقد كنا سباقين في الفريق الاستقلالي لننبه غير ما مرة إلى الأعطاب والمشاكل التي تهم هذه المؤسسة الإستراتيجية والحوية، سواء خلال مناقشة مشاريع قوانين المالية أو خلال جلسات مساءلة السيد رئيس الحكومة.

وكي لا أرحل بكم بعيدا، في أصول ما نحن بصدهه اليوم، فإنني أوجز الكلام من بعضه لأقول بصرح اللغة والبيان، إننا نتمن غالبا العمل الجاد والمسؤول الذي اضطلعت به لجنة التقصي ومن خلالها كافة أعضاء اللجنة

من النتائج المحتشمة إن لم تقل الضعيفة.

والنتيجة أنه من أصل 11 مليون سائح سنوي يزور المغرب، نجد أن نصفهم من أبناء جاليتنا المقيمة بالخارج، بمعنى أن ولوجهم للمغرب لا يرتبط بالنشاط الترويجي للمكتب بل بارتباطهم بعائلاتهم وبوطنهم الأم.

إن هذا الأمر يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك، أن هناك عيب وخلل على مستوى عمل المكتب، بدءاً بطريقة إعداد الاستراتيجيات التي تتم بمعزل عن الشركاء الأساسيين المهنيين والجماعات الترابية والفاعلين، ومروراً بغياب التنسيق بين المكتب والوزارة الوصية، ووصولاً إلى عدم تفعيل لجنة التنسيق المكلفة بمواكبة عمل المدير بشكل دوري، مما يفسح المجال للمدراء للاستفزاز بجميع القرارات في تجاوز صاخر وسافر لمقررات المجلس الإداري. وعلى سبيل المثال لا الحصر، نذكر ما كشفه التقرير، بشأن أفراد المدير في تعيين المسؤولين المكلفين بالمندوبيات بالخارج بدون أدنى شروط التنافسية، وفي غياب تام لفتح باب الترشيحات لتطوير أدوات هاته المندوبيات، وهو ما انعكس سلباً على أداء المكتب، وعلى منتوج السياحة الوطنية، وما لذلك من تداعيات خطيرة في خلق فرص الشغل وعلى الحياة المعيشية لآلاف الأسر المغربية التي تعيش من عائدات السياحة.

وما زاد الطين بلة، هو أن جزء كبير من الميزانية المرصدة للمكتب يتم استنزافه في العلاوات والأتاوات والامتيازات غير المقتننة من دون حساب ولا رقيب، والمثال نسوقه من ما كشفه التقرير بشأن السكن الوظيفي بالمغرب، والذي يكلف ميزانية المكتب أزيد من 50 ألف درهم هذا دون احتساب المصاريف الباهظة للصيانة والتأثيث والأجرة الشهرية، في تجلي خطير لغياب الحس الوطني في الحفاظ على المال العام وتحسين طرق تديره.

أضف إلى ذلك، الميزانيات الضخمة المرصدة لإنجاز الدراسات والتقارير الوطنية والأجنبية من دون جدوى، ناهيك عن عدم ضبط المعطيات المتعلقة بالقطاع وهو ما يفوت على المالية العمومية مبالغ تصل إلى أزيد من 70 مليون درهم سنوياً.

والغريب والعجيب أن المدير العام المحترم لم يسلم للجنة التقصي مجموع هذه الدراسات والتقارير، وذلك بالرغم من الاختصاصات الدستورية المهمة الممنوحة للجنة.

لماذا يتم إخفاء هذه الدراسات؟ ولماذا لم يتم تفعيلها؟ من هي مكاتب الدراسات المستفيدة من هذه الغنائم؟

أيهكذا نموذج سنطور قطاع السياحة ببلادنا وسنحقق الإقلاع الاقتصادي؟ أيهكذا نموذج سنحارب الفساد؟

كيف يمكن أن نقبل بذلك؟ كيف لنا أن نصمت على إهدار المكتب لميزانيات ضخمة في مجال الترويج السياحي؟

من يستفيد من ذلك، خلال فترات الزواج والتي لا تحتاج لمثل هاته العمليات، بينما تغيب في فترات الركود السياحي؟

الذين تملكوا الشجاعة والجرأة للتصفي في عمل مؤسسة يُفترض أنها إستراتيجية، بالنظر لمكانتها الإستراتيجية والتاريخية، وللهام المؤكولة لها عبر ما يناهز القرن من الزمان.

أجل، أيها السادة، مر حوالي قرن على تأسيس هذا الصرح بما يحمله من دلالات ومكانة وأهمية للقطاع السياحي في إنعاش الاقتصاد الوطني ببلادنا.

إننا في الفريق الاستقلالي نتبنى جملة وتفصيلاً مضمون التقرير المعروض على أنظار مجلسنا الموقر، ولا يسغنا إلا أن نشيد بالعمل الذي اضطلع به أعضاء اللجنة، الذين قاموا بما يفرضه عليهم الواجب من أجل إعداد تقرير يعكس حقا الوقائع ويقدم الحقائق الواضحة من دون زيادة أو نقصان.

تقرير بدون لغة مُحاباة، تقرير لا يعتمد الانتقائية والتمييز في الاستماع إلى مسؤول دون آخر، ولزوماً كان التقرير رحباً في الوصف عندما لم يشأ المساس بالأعراض، لأن ما صاحب هذه المؤسسة من انتقادات وما كشفته بعض التقارير، نظير تقرير المجلس الأعلى للحسابات من أعطاب واختلالات كان يُنذر بما هو أخطر.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاستقلالي نؤكد أن التنزيل السليم للمبدأ الدستوري القاضي بربط المسؤولية بالمحاسبة، يقتضي منا ترتيب المسؤوليات فيما وصل إليه المكتب من سوء وعبث في تدير أحد أهم القطاعات الحيوية والإستراتيجية في البلاد، لأنه حينما يتعلق الأمر بمصلحة الوطن ومجاية المال العام، فمن الواجب أن يتحمل الجميع مسؤوليته في الكشف عن برائث الفساد إحقاقاً للحق، أيما كان المسؤولون وبعيدا عن سجن الذات في انتماء ضيق ومحدود.

وها نحن اليوم، نقف على فصل آخر من فصول هدر المال العام وسوء تدير المؤسسات، والذي خلصت إليه اللجنة من خلال كشفها على العديد من مظاهر الاختلال الذي طبع عمل المكتب الوطني خلال فترة التقصي.

إن جل المؤشرات والخصيلة المسجلة في تدير المكتب لأحد أهم القطاعات الإستراتيجية في البلاد، هي صك إداة ودليل على الفشل الذريع لمسؤول هذه المؤسسة في الاضطلاع بمهامه وعلى رأسها المساهمة في تحقيق أهداف رؤية 2020، وذلك بالرغم من الاعتمادات المالية المهمة المرصدة لإنجاز مختلف البرامج المرتبطة بالترويج السياحي:

فالإعانات الموجهة لشركات الطيران ظلت في ارتفاع تصاعدي رهيب في غياب أي تقييم حقيقي للشركات المستفيدة، والتي لم تُقدم الإضافة المرجوة للرفع من عدد السياح وتحفيزهم للتوافد على المغرب، هذا فضلا عن استهداف الأسواق الضعيفة التي لم نحقق منها أي وافدين جدد.

ومن بين الاختلالات المهمة التي يرصدها التقرير، هو سوء تدير الميزانيات المخصصة للمندوبيات بالخارج والأنشطة الترويجية المنظمة بالرغم

لترسيخه في ممارستها اليومية منذ سنة 2012 إلى اليوم. ويعكس أيضا حرص الهيئات السياسية والنقابية الممثلة بمجلس المستشارين في استثمار الصلاحيات المخولة لها، حيث عرفت المرحلة التي أعقبت دستور 2011، إحداث خمس لجان لتقصي الحقائق حول مواضيع ومؤسسات مختلفة بمجلس المستشارين.

وارتباطا بتقرير اللجنة موضوع جلسة اليوم، المتعلق بأحد أهم القطاعات الأساسية في الاقتصاد الوطني، لما له من مساهمة كبيرة في جلب العملة الصعبة وخلق فرص الشغل والتعريف بالآرث الحضاري والثقافي للمغرب كبلد له قيم ومؤسسات ضاربة بجذورها في عمق التاريخ.

نسجل في فريق العدالة والتنمية تأييدنا المطلق للنتائج التي خلص إليها تقرير اللجنة حول المكتب الوطني المغربي للسياحة الذي يشكل الحلقة المحورية في الصناعة السياحية بالمغرب.

وإذا كان المجلس الأعلى للحسابات قد قام بدور التقييم للمرحلة الأولى نسبيا والسنتين الأوليين لرؤية 2020، والتي قدم بشأنها عدة ملاحظات وتوصيات، فإن تقرير لجنة التقصي اليوم يأتي لرصد دور المؤسسة في إنجاح وتنفيذ أهداف الرؤية، والذي أبان بالملاموس وجود خلل عميق في تدبير منظومة الترويج السياحي ببلادنا.

وتماشيا مع المنهجية المعمدة في التقرير الذي نجح بشكل كبير في احتواء طريقة المعالجة لهذا الموضوع الشاسع داخل حيز زمني ضيق نسبيا، فإننا نشاطر بدورنا رأي اللجنة في أن النتائج المحققة من قبل المكتب، ونحن على بعد سنة ونصف من انتهاء عقد رؤية سنة 2020، التي لم تتجاوز نسبة التحقق 40%، والتي تسائلنا جميعا، وتساائل الاستراتيجيات المعمدة في الترويج والتسويق للمنتج السياحي الوطني بزخمه الطبيعي والتاريخي والحضاري والثقافي، إضافة إلى نعمة الاستقرار والأمن التي يحظى بها وطننا، في الوقت الذي تشهد فيه جل الدول المنافسة إقليميا هزات متوالية، وكذلك موقعه الجغرافي الاستراتيجي القريب من أهم الأسواق السياحية التقليدية والواعدة منها.

إن المعطيات السالفة الذكر، تبرز بجلاء أن هناك إشكال يكتنف تدبير القطاع السياحي عامة، والمكتب الوطني المغربي للسياحة بشكل خاص، باعتباره المسؤول الأول عن الترويج السياحي، فكيف لنا أن نستوعب تحقيق رقم 11 مليون سائح مع مطلع 2018، والرؤية حددت سقف 20 مليون سائح، مع استحضار أن الرقم المعلن عنه أي 11 مليون تشكل فيه الجالية المغربية بالخارج نسبة مهمة، كما يلاحظ أن فترات عودة هؤلاء المهاجرين هي التي تشكل فترات الذروة.

فهل نعتبر هؤلاء الذين يزورون المغرب نتيجة لمجهود الترويج والتسويق الذي يقوم به المكتب الوطني المغربي للسياحة؟ بطبيعة الحال، لا.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

يسجل التقرير تعدد اعتماد الاستراتيجيات بحسب المسؤولين المتعاقبين

أما فيما يرتبط بالعدالة المجالية، فحدث ولا حرج، حيث يتم إقصاء تام لمدن ومناطق كان من المفروض أن يولها المكتب العناية اللازمة بفضل المؤهلات السياحية التاريخية والطبيعية التي تزخر بها. إن إشعاع صورة المغرب السياحي، وترويج شُمُعَتِهِ يرتبط أشد ما يرتبط بالتراث الثقافي والحضاري والتاريخي والجغرافي.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

هذه الاختلالات هي غَيْضٌ من فَيْض، وهي إحدى تجليات الفساد والاختلال في تدبير المال العام، وهو ما يستوجب ضرورة العمل على مواصلة التحقيق المفصل في كيفية تدبير الأغلفة المالية الدسمة التي خصصت للمكتب الوطني المغربي للسياحة، والذي فشل في الرفع من مردودية ونجاعة مختلف البرامج السياحية.

تتمنى أن لا يظل هذا التقرير المعروض على أنظار مجلسنا الموقر حبيس الرفوف، كما كان الشأن بالنسبة لتوصيات تقرير المجلس الأعلى للحسابات الصادرة سنة 2013، والتي دخلت طي النسيان، ولم يتم إخراجها إلى أرض الواقع.

تتمنى أن يستمر التحقيق التفصيلي فيما رصده التقرير من خروقات.

تتمنى أن يخضع المسؤولون للمحاسبة لأن لا أحد فوق القانون وفوق المتابعة والمراقبة.

لقد كنا وسنظل مجندين يقظين، وجَسَدُنَا ذلك للعيان من خلال مختلف المسؤوليات التي نَحْمَلُنَا مَحَامِهَا وَثَقَلَهَا بشجاعة وإصرار وحرص كبير على مصالح الوطن.

واليوم هي فرصة لنجدد للرأي العام إصرارنا على محاربة الفساد بمكتب الوطني المغربي للسياحة ومعاينة ومحاسبة كل من سولت له نفسه العبث بأموال وبمصالح الشعب والوطن.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة، ستقدمونه مكتوبا، شكرا.

الكلمة لفريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد سعيد السعدوني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن تفاعل فريق العدالة والتنمية اليوم في هذه الجلسة الدستورية يأتي في سياق التنزيل السليم لأحكام دستور 2011، خاصة في الباب المتعلق بربط المسؤولية بالمحاسبة والذي ما فتئت الحكومة السابقة والحالية تسعى

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

أما بالنسبة للسياحة الداخلية التي تشكل تقريبا 50% من ليالي المبيت التي تحققها السياحة الخارجية إلى حدود 2017، فإننا نشاطر الرأي ما حملة التقرير من ملاحظات بهذا الخصوص، فما الغاية من قيام المكتب برصد نفقات عمومية للترويج خلال فترات العطل والنتيجة هي تحصيل حاصل. هذا يؤكد خلل الحكامة في تدبير المكتب، خاصة وأن البرامج المعتمدة بهذا الخصوص لم تحقق النتائج المرجوة.

كما نشدد في فريق العدالة والتنمية على ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لوقف نزيف المال العام، خاصة فيما يتعلق بمحاربة الاقتصاد الغير المهيكل في القطاع الذي يفوت على ميزانية الدولة مبالغ مهمة، ويفوت على المكتب فرص رفع حصته للقيام بمهام الترويج السياحي لتلامس 3% كما هو متعارف عليه دوليا.

من هذا المنطلق، نؤكد في فريق العدالة والتنمية تبنينا لجميع التوصيات الواردة في التقرير النهائي للجنة، ونحن اليوم مطالبون كبرلمانيين بتتبع تنزيل هاته التوصيات من خلال الآليات الرقابية المكفولة لنا دستوريا.

وفي الختام نهني اللجنة على العمل الجاد الذي قامت به والتوفيق للجميع.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للفريق الحركي.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيدات والسادة الأعضاء المستشارين،

أيها الحضور،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي، بمناسبة مناقشة تقرير لجنة تقصي الحقائق حول المكتب الوطني المغربي للسياحة.

وقبل ذلك أريد أن أنوه بالمجهود الذي بذله رئيس وأعضاء اللجنة، وكذلك الأطر المواكبة لهم طيلة أشغال هذه اللجنة، والتي توجت أعمالها بإعداد تقرير مفصل ومهم حول المكتب الوطني المغربي للسياحة، ولا يفوتني كذلك أن أشكر على الخصوص المهنيين الذين شاركوا هذا العمل، لنقف على الاختلالات والمشاكل التي يعرفها هذا المكتب.

إننا في الفريق الحركي نعتبر أن قطاع السياحة يشكل أحد دعائم الاقتصاد الوطني، إذ يساهم في خلق فرص الشغل وجلب العملة الصعبة والتعريف بالتراث الحضاري والهوياتي والثقافي لبلادنا.

واعتبارا لكون المكتب الوطني المغربي للسياحة يساهم في وضع وتنفيذ

والذين لا يكادون يستقرون على رأس المؤسسة ثلاث أو أربع سنوات على أبعد تقدير، ولكل أولوياته مع غياب نسبي للتنافس والانسجام مع باقي استراتيجيات الفاعلين الآخرين على المستوى الوطني.

إن شراسة وحدة التنافسية الكبرى التي يعرفها القطاع السياحي في العالم، أصبحت تفرض على المكتب الوطني المغربي للسياحة كمؤسسة عمومية متجدرة في البنيان التنفيذي للدولة، بأن تجد لها موقعا ضمن الخريطة المؤسساتية الفاعلة والمساهمة في الاقتصاد الوطني، وذلك عبر سلسلة من الإجراءات المحورية والعميقة.

كما لم يعد مسموحا بهامش الخطأ أو سوء التدبير، واستمرار مؤسسة يقارب عمرها القرن من الزمن على تدبير قطب الترويج بآليات تدبيرية تعود لخمسة عقود، وهذا يعتبر متجاوزا، ففلسفة إحداث المؤسسات العمومية لتدبير الشأن العام كانت بهدف منح المرونة الكافية لتدبير الشأن العمومي في حين أن النتيجة هي أننا أصبحنا أمام مؤسسات أكثر بيروقراطية، خاصة أمام إشكالية غياب التنسيق بين القطاع الوصي ومديري المكتب، بل تكتنفها بعض المظاهر السلبية ومنها كثرة الامتيازات والعلاوات، بل أحيانا أصبحت أشبه بالصناديق السوداء.

وهكذا يسجل التقرير على المستوى المالي ملاحظات يجب أن تؤخذ على محمل الجد منها غياب استخلاص موارد مهمة تقارب في بعض الأحيان 70 مليون درهم سنويا، وغياب تبرير بعض النفقات العمومية، خاصة عندما يتعلق الأمر بالمندوبيات بالخارج التي تعاني من شبه فوضى فيما يتعلق بالتعيينات بها على وجه الخصوص، مما ينعكس على أدائها ومردوديتها.

وعلى مستوى آخر لا يمكن قبول ما رصدته اللجنة من التأخر في أداء بعض النفقات مما يزيد من أعباء ميزانية المكتب من غرامات التأخير والتي يفترض رصدها لتنزيل البرامج المسطرة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن تدبير الشركات مع خطوط الطيران والإشكالات المتعلقة به، يحيل على إشكالية عميقة أخرى ترتبط بموضوع الدعم الموجه لها ومدى فعاليته، في جلب السياح، إضافة إلى برامج الاحتضان والحملات الإشهارية والترويجية للسياحة، والتي تعاني من تقييم مردوديتها إلى جانب غياب مؤشر العدالة المجالية في أدوار المكتب، حيث تظل وحمتي مراكش وأكادير تستأثر بحصة 80% من ميزانية الترويج.

إننا في فريق العدالة والتنمية نطالب بتوخي الالتقائية في الاستراتيجيات والبرامج بين كل المتدخلين، فلم يعد مقبولا اليوم اعتماد سياسة التخطيط العشري بأهداف كبيرة وواضحة أن يتم تنزيلها باستراتيجيات متفرقة، والتغاضي عن اعتماد المقاربة التشاركية خاصة مع المهنيين باعتبارهم الفاعل الرئيسي في الميدان.

يعين الاعتبار كذلك مسألة (la promotion) ديال المناطق الجبلية والقروية.

وبهذا كنشكر الإخوان في اللجنة اللي وقفوا على مجموعة ديال الاختلالات وكنتمنى من كل قلبي أن هاذ التقرير يتخاذا بعين الاعتبار باش تكون عندنا رؤية حقيقة لهاذا القطاع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني باسم فريق التجمع الوطني للأحرار أن أساهم في مناقشة تقرير لجنة تقصي الحقائق حول المكتب الوطني المغربي للسياحة.

واسمحوا لي في البداية أن أؤوه بمبادرة مجلسنا الموقر لتشكيل هذه اللجنة للتقصي حول موضوع شغلنا واستأثر باهتمامنا جميعا، ومن خلالنا الرأي العام الوطني، ويتعلق الأمر بالاختلالات التدييرية والتسييرية التي شابت عمل المكتب الوطني المغربي للسياحة والتي أثارت العديد من علامات الاستفهام، خصوصا وأنه هيئة وطنية عريقة موجهة للترويج للوجهة المغربية على المستوى الدولي ولها دور اقتصادي جد هام.

وكم كنا نتمنى أن تنقل أطوار هذه الجلسة بشكل علني على أمواج الإذاعة والتلفزة، لتكون فرصة لتشارك مع عموم المغاربة حصيلة هذه اللجنة وتوصياتها.

حضرات السيدات والسادة،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار، وبكل مسؤولية، شاركنا في هذه المبادرة التي نعتز بها، باعتبار لجن تقصي الحقائق من الآليات الرقابية الهامة التي تسمح، من خلال المصادقية التي تطبع عملها، بالكشف عن المعلومة الصحيحة والصادقة وبالإجابة على العديد من الاستفسارات والتساؤلات المطروحة، وبرفع النقاب كذلك عن العديد من الخروقات إن ثبت وجودها، وهي المبادرة التي تدخل ضمن مسؤولياتنا كمثلي الأمة، والمتمثلة في الدفاع عن الشفافية في تدبير المرافق العمومية ومكافحة الفساد وهدر المال العام.

وأستغل هذه المناسبة كذلك للتبويه بعمل هذه اللجنة، رئيسا وأعضاء وأطرا، على الجهود الكبيرة التي بذلوها لإعداد هذا التقرير بعد اجتماعات ماراطونية وساعات طويلة من العمل المتواصل، وهو التقرير الذي استطاع أن يشخص بدقة مكامن الخلل في أداء المكتب الوطني المغربي للسياحة وأن يقدم مجموعة من المعطيات الموضوعية والتفصيلية حوله، مما سمح

برامج الترويج والإشهار للسياحة، وكذا تنزيل الاستراتيجيات المرتبطة بالمكتب وكذا قطاع السياحة، خصوصا رؤية 2020، والمخطط الأزرق 2020، فإننا رصدنا أن الأهداف المسطرة في كل المخططات والبرامج والاستراتيجيات لم تحقق المبتغى، بل هناك تراجع واختلالات في النسب والأرقام والمؤشرات.

وتقهقرت النتائج إلى مستويات غير مشرفة، مع العلم أن المحيط الدولي والإقليمي شهد عدة اضطرابات واحتقانات لم يتم استغلالها لكسب أسواق وعدد الوافدين للسوق الوطنية، كما أن الأمن والاستقرار الذي تنعم بها بلادنا لم يتم ترويجه بما يساهم في استقطاب السياح، زيادة على ضعف وغياب الحكامة في مجال تديير وتنزيل الاستراتيجيات، كما أننا سجلنا غياب النجاعة في تنزيل برامج كل برنامج كنوز بلاد.

وسجلنا أن المجلس الأعلى للحسابات رصد عددا من الاختلالات التي يعاني منها المكتب الوطني المغربي للسياحة، وقد كشف تقرير للمجلس الأعلى للحسابات حول مراقبة وتقييم أداء المكتب الوطني المغربي للسياحة، المؤسسة التي تعنى بإبراز صورة المغرب السياحية على مستوى الداخل والخارج، مجموعة من الاختلالات تركزت بالأساس حول ضعف الاستراتيجيات التي أعدها المكتب في ما يتعلق بالتنمية السياحية.

وعليه فالأمر يتطلب نهج إستراتيجية شمولية للسياحة والتهيئة المندجة التي تأخذ بعين الاعتبار (البعد القانوني، البعد الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي، العمراني) مع ضرورة إرساء حكامه جيدة في تديير القطاع.

كما ينبغي للسلطات الوصية على القطاع وخاصة وزارة السياحة وباقي القطاعات العمومية بذل مجهودات كبرى من أجل الرفع من جودة المجالات السياحية من خلال الاهتمام بتقوية البنيات التحتية (خلق مطارات في المناطق السياحية الجديدة، إحداث الطرق والطرق السيارة، تحديث أسطول النقل البري داخل المدن...).

وعلى الحكومة أن تعيد النظر بجدية في طريقة تدييرها للقطاع السياحي، وذلك بالنظر للمنافسة القوية لبعض الدول كإسبانيا وتركيا وتونس، كما ينبغي تكثيف الجهود بين كل القطاعات الحكومية والتعاون بين الحكومة والوزارة الوصية والجهات بما يسمح بخلق فرص التنمية واستقطاب الاستثمارات وتوطينها بكل سمحات.

وكذلك رصدنا أن المكتب لم يعمل على إعطاء لكل المناطق كل الحق ديالها بخصوص المجال، فأشكالية المجال دائما ما تزال عندنا كمناطق هي مناطق سياحية عرفت واحد التراجع كبير، وأنا أتكلم على جهة درعة – تافيلالت كذلك، فأشكالية اللي عرفنا مع الإخوان ديال المكتب حتى الشراكة والتشاركية في أخذ القرار لم تأخذ بعين الاعتبار المهنيين في المناطق السياحية، وهذا خلق واحد الإشكاليات كبيرة، إلى درجة أن مجموعة ديال الفنادق اللي تسدت وخلق واحد الإشكاليات كبيرة في طرد مجموعة ديال العمال، وهذا خلق مشاكل اجتماعية في مجموعة ديال المناطق وما خذاتش

والاستنباط منه لكافة المؤسسات العمومية الأخرى. كما ندعوها إلى اتخاذ كافة الإجراءات العقابية أو التأديبية عبر الإحالة على الجهات الإدارية المختصة لمحاسبة كل مظاهر التقصير أو التفريط في أداء الواجب المهني على أكمل وجه، هذا دون التخلي عن المساطر القانونية اللازمة جنحيا أو جنائيا، والتي يجب أن تتكلف بها مصالح رئاسة النيابة العامة المنوط بها تحريك الدعوى العمومية عند ثبوت نية إجرامية في تدبير هذه المؤسسة، وذلك إعمالا لمبادئ الحق والقانون وحماية حقوق المواطنين الذين يضعون على عاتق كل واحد منا مسؤولية الدفاع عنها. تلم، حضرات السيدات والسادة، أهم ملاحظات فريقنا على هذا التقرير، حسبا يسمح به الحيز الزمني المخصص لنا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

المستشار السيد يوسف محي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة المخصصة لمناقشة تقرير لجنة تقصي الحقائق التي شكلها مجلس المستشارين حول المكتب الوطني المغربي للسياحة، والتي تشرفت شخصيا بتمثيلية فريقي بها.

بداية، لا بد أن ننوه بالجو العام الذي طبع أشغال اللجنة على مدى حوالي 7 أشهر من العمل المتواصل، الذي اتسم بالنقاش الحاد والمسؤول من طرف السادة أعضاء اللجنة من جهة، وكذا التفاعل الإيجابي من طرف مختلف المسؤولين الذين تم الاستماع إليهم للإحاطة بالموضوع من مختلف جوانبه، حيث لامسنا في أشغال اللجنة التعبير والرغبة الجماعية من أجل تحسين مردودية القطاع السياحي بصفة عامة وتحسين حكامه اشتغال المكتب الوطني المغربي للسياحة بصفة خاصة، وهو ما وقفنا عليه بشكل جلي لدى ممثلي القطاع الخاص الذين تم الاستماع إليهم من ممثلي وكالات الأسفار وممثلي أرباب الفنادق وكذا المستثمرين في القطاع الذين ثمنوا جميعا مبادرة مجلس المستشارين لتشكيل لجنة تقصي الحقائق في هذا الموضوع.

وقد تميزت الاجتماعات التي عُقدت مع هؤلاء بصفتهم فاعلين ممارسين في الميدان، بالوقوف على المشاكل الحقيقية التي تعيق تطور هذا القطاع الواعد للاقتصاد الوطني، والتي تبرز بشكل جلي مكامن القصور في دور المكتب الوطني المغربي للسياحة في الاضطلاع بالمهام الرئيسية المنوطة به، والتي تتجلى بالأساس في بلورة وتنفيذ خطة عمل لتسويق المغرب كوجهة

بالخروج بحزمة من التوصيات العملية التي تروم تصحيح الأوضاع وتقوم الاختلالات المرصودة.

أيها السادة، لسنا هنا لننتقص من عمل أي مؤسسة وطنية، ولكن من واجبنا في إطار صلاحياتنا الدستورية، أن نتعبأ جميعا لرصد مكامن الخلل والمساهمة في تصحيح الأوضاع القائمة.

ولن أطيل في مناقشة تشخيص اللجنة لأسباب تراجع أداء هذه المؤسسة الوطنية، بقدر ما سأبدي ملاحظات فريقنا حول سير عملها، إذ أضحى من اللازم أن تواكب طريقة تسيير هذا المكتب المهام الكبرى المنوطة به وانتظارات بلادنا من خلاله، حيث يفترض أن يكون مسؤولا ليس فقط عن تسويق وجهة المغرب، بل عن الترويج "لماركة" أو علامة المغرب، سواء المغرب الزاخر بزخم ثقافي وحضاري كبير، أو المغرب الغني بتنوعه الطبيعي.

لهذا، فإننا نعي جميعا أن تحقيق هذه الأهداف رهين باستفادة هذه المؤسسة من إمكانيات مادية ولوجيستيكية هامة وموارد بشرية متمكنة ومتخصصة في مختلف المجالات، كما يتوجب أن تستفيد من تسهيلات كبيرة في طريقة التسيير ومرونة في تدبير الصفقات وأداء التزاماتها المالية، في إطار استقلالية وحرية مقننة.

إن هذه المعطيات تقتضي ليس فقط أن يكون على رأس هذا المكتب شخص بكفاءة وحنكة عالية، ولكن أيضا مواطن يحمل صفات المواطنة الحقيقية ويضع المصلحة العليا للوطن فوق كل اعتبار، وهو المعطى الذي غاب للأسف في إدارة هذه الهيئة الوطنية، لما لمسناه من تقصير في أداء الواجب ومن تحويل للمسؤولية إلى مرتع للامتيازات الشخصية.

إن المسؤولين الإداريين داخل المؤسسات العمومية ينبغي أن يعكسوا المثال في الاستقامة وفي الغيرة على هذا الوطن، ذلك أن إدارتنا الوطنية زاخرة بالكفاءات التي لا نشكك في وطنيتها، خصوصا منها تلك التي فضلت خدمة الوطن على التمسك بمسارات مهنية مغرية خارجه.

لكن، أصبح من واجبنا اليوم زيادة تكريس مبادئ المواطنة الحقيقية لدى جميع المواطنين على حد سواء والعمل على ترسيخها، وأخص بالذكر من اختاروا تحمل المسؤولية لتدبير حاضر ومستقبل هذا الوطن.

فالمسؤولية ليست تشريفا بقدر ما هي تكليف وتأمين على مصالح الناس وشؤون البلاد. ومن المفروض أن الشخص المسؤول كلما كبرت مسؤوليته وتدرج في المراتب، كلما تعاظم عنده الإحساس بجسامة المسؤولية الملقاة على عاتقه وربطها بالمحاسبة دون أن يحتاج أن يذكره أحد بذلك.

إن ربط بالمسؤولية بالمحاسبة هو مبدأ دستوري وجب احترامه، فلا أحد فوق مستوى المحاسبة والمساءلة لقراراته وتدابيره.

وفي هذا الإطار، ندعو الحكومة إلى التمعن في التوصيات التي جاء بها هذا التقرير لإغناء مساطر التدبير داخل المكتب الوطني المغربي للسياحة

سياحي قوي للنهوض بالتنمية السياحية بصفة تراعى فيه العدالة المالية، والاختصاص الجهوي.

وعليه أصبح لزاما على الحكومة أن تسير المنافسة القوية لوجهة المغرب من طرف بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط (كإسبانيا، اليونان، تركيا..)، كما ينبغي تكثف الجهود بين كل القطاعات الحكومية والتعاون بين الدولة والجهات بما يسمح بخلق فرص التنمية واستقطاب الاستثمارات وتوطينها بكل جهات البلاد.

السيد الرئيس،

وفي الختام، إننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب ننوه مرة أخرى بعمل اللجنة النيابية وبرئيسها وأعضائها وموظفيها لتقصي الحقائق حول المكتب الوطني المغربي للسياحة، وكذا التقرير الذي نحن اليوم بصدد مناقشة مضامينه، كما نزي التوصيات التي جاء بها، نظرا لأهميتها ووجاهتها وقدرتها على تطوير وتحسين عمل المكتب الوطني المغربي للسياحة، مما سوف ينعكس بلا شك وبشكل إيجابي على القطاع السياحي ببلادنا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد أبو بكر اعبيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين في مناقشة تقرير لجنة تقصي الحقائق حول المكتب الوطني للسياحة التي شكلها مجلسنا الموقر بناء على الفصل 67 من الدستور، الذي عمل على تعزيز الدور الرقابي للبرلمان، من خلال منح اختصاصات وصلاحيات ومهام جديدة للجان تقصي الحقائق، من أجل تقوية آليات الحكامة في تدبير المال العام.

في البداية، لا بد أن أنوه بالعمل الذي قامت به هذه اللجنة، سواء من خلال التقرير المعروض علينا، أو من خلال جلسات الاستماع، استكمالاً للمهمة الرقابية المنوطة بنا، وبناء على التوجه الواضح لبلادنا من أعلى المستويات نحو الحكامة الجيدة لتخليق الحياة العامة، وربط المسؤولية بالمحاسبة.

السيد الرئيس،

بالرغم من ضيق الحيز الزمني المتاح لنا للاطلاع على التقرير الذي أعدته لجنة تقصي الحقائق، مشكورة، فإن قراءتنا السريعة لهذا التقرير معززة باهتمامنا الدائم، كفريق، بالقطاع السياحي ومواكبنا لما يطرحه من قضايا وإشكالات، تجعلنا نؤكد جميع السلبيات ونقاط الضعف التي سجلها

سياحية في الأسواق الدولية.

في إطار جلسات الاستماع التي عقدتها اللجنة، قدم ممثلو القطاع الخاص مجموعة من المقترحات والتوصيات البناءة حول عمل المكتب الوطني المغربي للسياحة، من أجل تضمينها ضمن التوصيات العامة التي رفعتها اللجنة إلى هذه الجلسة العامة، وتتمنى بهذه المناسبة من الحكومة أخذها بعين الاعتبار، والتي تروم في مجملها تعزيز حكامه تدبير المكتب من خلال الدعوة لإشراك ممثلي القطاع الخاص.

السيد الرئيس،

وعيا منا بأهمية هذا القطاع الحيوي بالمنظومة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لبلادنا، حيث سعت الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال إلى إعطاء السياحة مكانة متميزة في مختلف مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدورها التنموي وتأثيراتها الإيجابية على العديد من الأنشطة الاقتصادية بالبلاد كخلق فرص الشغل، تنمية المقاولات، تنشيط الدورة الاقتصادية، جلب العملة الصعبة، إلا أنه وعلى الرغم من الأولوية التي أعطيت للسياحة على حساب قطاعات اقتصادية أخرى، فقد ظلت السياسة السياحية بالبلاد تشكل علامة استفهام كبيرة، وتجعلنا نتساءل عن فعالية الاستراتيجيات المعمدة.

فبالرغم من المكانة التي حظي بها القطاع السياحي، فقد ظل يتحرك بوثيرة بطيئة ولم يحقق كل الأهداف المرجوة منه، مما يجيل ذلك على مفارقات كبيرة في القطاع السياحي، ويجبرنا على التساؤل عن أهم الأسباب التي حالت دون تبوأ القطاع السياحي المكانة اللاتقنة به، أسوة بالدول السياحية بحوض البحر الأبيض المتوسط الرائدة في هذا المجال كتركيا مثلاً.

السيد الرئيس،

إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، ومن موقعنا كفاعلين اقتصاديين في الميدان، نشير الانتباه إلى ضرورة إنعاش رؤية 2020 وإعطائها نفساً إيجابياً من خلال إعداد وبلورة أهداف جديدة من الممكن تحقيقها وقابلة للتتبع والتقييم بإشراف وشراكة مع كل المتدخلين في القطاع، يراعى في وضعها تحقيق الانتقائية مع البرامج الحكومية الأخرى التي تستجيب لمطالب وتطلعات المهنيين والمستثمرين، وبالخصوص الجوانب المتعلقة بالتسويق والإنعاش، في أفق إرساء قواعد صناعة سياحية قائمة بذاتها، مع تنمية السياحة الداخلية التي يمكنها أن تشكل محركاً دائماً للقطاع.

كما أن النهوض بالسياحة ببلادنا، لا ينبغي أن يكون مسؤولية وزارة واحدة، التي هي وزارة السياحة ومصالحها الخارجية، بل وكذلك مسؤولية كل السلطات العمومية من وزارة المالية وإدارة أملاك الدولة فيما يخص توفير العقار، والجماعات الترابية فيما يخص تهيئة المواقع السياحية، ووزارة التجهيز فيما يخص البنيات التحتية الأساسية من طرق سكك حديدية ومطارات، وعليه ينبغي انخراط كل السلطات في العمل السياحي، كما أن الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص هي حجر الزاوية الحقيقي لتخطيط

تقرير اللجنة عند تقييمها لأداء المكتب الوطني المغربي للسياحة. وقد لا نبالغ إذا مضينا أبعد من ذلك لنقر صراحة أن السياسة العامة المتبعة في هذا المجال، سيما ما يتصل بدور المكتب في التنمية السياحية، لم تستطع للأسف أن ترقى لحد الساعة إلى الترجمة الميدانية للطموحات والأهداف التي حددتها الاستراتيجيات والرؤى المعتمدة في المجال السياحي. وقد لا تقتصر الأسباب الكامنة وراء ذلك في ظروف موضوعية وطنية أو إقليمية أو دولية، بل هي بالتأكيد مرتبطة أيضا بالضعف المزمن في منظومتنا المتعلقة بالحكامة الإدارية والمالية لكل المؤسسات المتدخلة في القطاع وعلى رأسها المكتب المغربي للسياحة.

ولعل ما ورد في التقرير من معطيات وحقائق وتفصيل لا يكفي الوقت لسرد أهمها لخير دليل وبرهان على جملة من الاختلالات التي سبق للمجلس الأعلى للحسابات أن وقف عندها في تقريره حول المكتب سنة 2013، والذي كشف ضعف الاستراتيجيات التي أعدها وقصورها في الدفع بالتنمية السياحية لبلادنا.

إن ما يهمني في هذه اللحظة ليس الوقوف بالتفصيل على عيوب هذه المؤسسة العامة واستعراض المؤشرات السلبية لأدائها العام، بل أساسا لفت انتباه الحكومة إلى ضرورة إيلاء القطاع السياحي الأهمية التي يستحقها في النسيج الاقتصادي الوطني واستحضار مكانته الحساسة في ضمان التوازنات الاجتماعية بحكم ما يوفره من فرص شغل والعدد الهائل من الأسر المغربية التي تشكل السياحة مورد رزقها الأساسي.

وفي هذا الصدد نعتقد أن ما ورد في البرنامج الحكومي حول القطاع السياحي من إجراءات، في أقل من صفحة، لا يكفي البتة لإحداث التغيير المنشود في السياحة الوطنية ولا يسعف مطلقا في ولوج بلادنا مرحلة الاقتصاد السياحي.

إننا ننتهز مناسبة مناقشة هذا التقرير لدعوة الحكومة مجددا إلى التعامل مع السياحة كسياسة عمومية تقع في قلب العديد من القطاعات المتداخلة وتتبادل معها التأثير والتأثر، سلبا وإيجابا، وهو ما يستدعي بالضرورة تعزيز التقائية هذه السياسات العمومية بما يضمن نجاعتها ومساهمتها الفعالة في التنمية البشرية المستدامة.

كما ندعو إلى المضي قدما في تنزيل وتنفيذ الإجراءات المتضمنة في البرنامج الحكومي حول ضرورة إرساء آليات حكامه ناجعة من أجل تحسين أداء السياسات العمومية والرفع من نجاعة الإنفاق العام، ونخص بالذكر مؤسسة التقييم في تدبير الاستراتيجيات القطاعية وتفعيل اللجن بين الوزارية، باعتبارها آليات لتنسيق وضمان التقائية السياسات العمومية وتفعيل الحوار المؤسسي بين القطاعين العام والخاص.

السيد الرئيس،

إننا نسجل موقفنا الرامي إلى تبني جملة وتفصيلا كل توصيات الصادرة عن اللجنة البرلمانية لتقضي الحقائق حول المكتب الوطني المغربي للسياحة،

كما نجدد التنويه بعمل لجنة تقصي الحقائق هاته التي أبانت عن مسؤولية عالية لإنجاز مهمتها الرقابية، رغم الصعوبات والعراقيل المواجهة. كما أوجه تحية عالية لمؤسستنا التشريعية على هذا الإنجاز الذي توفقتنا في إنجازه بشكل صادق وبرغبة وإرادة عالية من المجلس وكل مكوناته. وفي هذا الإطار، فإننا في الفريق الاشتراكي، ومن موقعنا داخل الأغلبية الحكومية نؤكد على ضرورة قيام كل المؤسسات بأدوارها وتحمل مسؤولياتها في ترتيب الجزاءات الضرورية على كل من سولت له نفسه التلاعب ونهب المال العام والتسيب وسوء التدبير والفساد الذي ينخر عددا من المؤسسات العمومية التي تكشف التقارير السنوية للمجلس الأعلى للحسابات عن مجموعة من الاختلالات والتجاوزات التي تطبع تسييرها وفساد مسؤوليها ومدبريها.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشارة السيدة امال العمري:

شكرا السيد الرئيس.

أريد في البداية أن أشيد بالعمل اللي قامت به اللجنة في إطار هاذ الآلية الدستورية، اللي هي الآلية الدستورية لمراقبة السياسات الحكومية. اللي بغيت نقول مبدئيا أن ما تعطناش الوقت الكافي من أجل دراسة التقرير، توصلنا به البارح، وبالتالي كسطلبوا منا اليوم المناقشة، تنتمى باش مستقبلنا تفادي مثل هاذ المسائل اللي ما تتأهلناش أننا بالفعل نشغلو بطريقة اللي خاصنا نشغلو بها في مثل هذه المناسبات.

اللي بغيت نقول بصفة عامة ويمكن في دقيقتين هو أن طموح بلادنا في جعل المغرب قبلة سياحية تصطدم بصعوبة التعامل والاستجابة للمطالب المستمرة والمتجددة لسوق السياحة. اللي يمكن لنا نقولوه بأن اللي مسؤول على الإستراتيجية السياحية هي وزارة السياحة، وأن النزاع ديالها التنفيذي هو المكتب الوطني للسياحة، اللي في الحقيقة هو مؤسسة عمومية ذات صبغة تجارية وصناعية، ولكن عندو الاستقلال المالي والشخصية الاعتبارية، ولكن هو تحت الوصاية ديال هاذ الوزارة.

المسؤولين وإنجاح أي إستراتيجية سياحية تتطلب طبعا تظافر الجهود والتنسيق ما بين كل المتدخلين في القطاع، ماشي فقط الوزارة ولكن قطاعات حكومية أخرى، بحال الداخلية، بحال النقل والبيئة وغيرها من القطاعات، اللي يمكن لهم يولدوا واحد الصورة مندمجة ومقاربة مندمجة من أجل إنجاح السياسة السياحية في بلادنا والإستراتيجية المعتمدة.

اللي نتشاهدوه، مع الأسف، هو أن هاذ الاستراتيجيات المعتمدة من طرف الوزارة كلها فشلت، وآخرها، طبعا، رؤية 2020 تنلقاو بأن المغرب

عندنا الإكراه ديال اختتام البورة، وما كناش بغينا باش هاذ العمل هذا يبقى إلى ما بعد، والقضية الثانية أننا اتفقنا إطار ندوة الرؤساء مع السادة رؤساء الفرق ورؤساء اللجن على هاذ التوقيت.
شكرا على الملاحظة.
تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد مبارك الصادي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في الحقيقة نحن جد مصدومين في هذه الصباحية لأنه مع كامل الأسف، الأشغال ديال لجنة التقصي اللي دام أكثر من 6 أشهر، جوج ديال لجن التقصي اللي بذلوا فيهم المستشارات والمستشارين مجهود بدني وفكري باش ياخذو خلاصات رغم الإكراهات اللي كانت عند هاذ الأخوات والإخوان، اليوم كنتناقشو بيناتنا في غياب تام للحكومة، اليوم كنعطرحو السؤال ما الجدوى من هاذ لجان التقصي؟ هاذ لجان التقصي اللي كانت باقة عند هاذ المؤسسة لأنها واحد الآلية من الآليات ديال الرقابة على العمل الحكومي، اليوم يتم التميع بهاذ.. أعتقد في غياب الحكومة في جلسة البارح كنديرو التقارير واليوم جينا نديرو المناقشة ونسأل عن المناقشة.

اليوم كنا كنطرحو في مجموعة الكونغرس الديمقراطية للشغل أنه هاذ التقرير يكون فيه نقاش ما بين الحكومة المسؤولة على التدبير ديال السياسات العمومية فهاذ القطاعات، وما بين السادة والسيدات المستشارين المحترمين ونخرجو بخلاصات، هاذ الخلاصات نقيموها بشكل جماعي ونخرجو باتفاق والآفاق ديال العمل.

اليوم وأنا عضو فهاذ اللجنة، ما يمكن ليا إلا نثني وأشد بجرارة على كل رفاقي من رئيس اللجنة وجل الأعضاء على المجهود اللي بذلوه رغم الإكراهات والأشياء اللي يمكن عاقت العمل ديال هاذ اللجنة باش يمكن حتى الجانب المحاسباتي يمكن نعطيو فيه رأيي، لكن مع كامل الأسف هاذي من المعطيات اللي عند الإخوان في اللجنة وأنه ملي طلبنا من المجلس الموقر مد اللجنة بخير محاسباتي تفاجأنا بأنه المجلس ما عندوش خير محاسباتي.

بالتالي أحلنا على أنه هاذ لجنة التقصي تتعاقد مع خبير محاسباتي خارج المجلس، الشي اللي غادي يمكن يضر بالعمل ديال لجنة التقصي لأنه سري وبالتالي فضلنا كلجنة أنه نعتمد على ذواتنا واحنا طبعنا حتى شي واحد فينا ما خبير محاسباتي وبالتالي هاذ الجانب ديال التدقيق المحاسباتي يمكن تلاحظو أنه غائب في التقرير.

كذلك من الإشارات التي أثارنا في هذه اللجنة هو أنه استفادة بعض المقاولات من عقارات لتشييد الفنادق، خاصة بمدينة مراكش، مع كامل الأسف حتى شي أحد ما التزم أنه ينجز واحد الهكتارات ديال العقارات داخل مدينة مراكش واللي استفادوا منهم باش يديرو فنادق فهاذ الإطار

ترجع من مثلا من المرتبة 24 إلى 34، إذا جينا نحاكمو فالمفروض أننا نحاكمو كل المتدخلين في هذا القطاع، وعلى رأسهم الوزارة وطبعا المكتب. اللي تبان هو أن ما كناش إستراتيجية واحدة، كآينة إستراتيجية ولكن حتى في المكتب نفسو عندو إستراتيجيات أخرى، من المفروض أن تكون عندو مخططات عمل من أجل تنفيذ الإستراتيجية اللي المفروض أنها تكون تدارت بطريقة تشاركية.

إذن مخططات العمل لتنفيذ الإستراتيجية كذلك فشلت وتبان بأن هنالك (des sous stratégies) اللي كذلك تتفتقد للتقائية وتتفتقد لهاذ الرؤية المندمجة ما بين المكونات كلها المتدخلة في القطاع، وخاصة ما بين القطاع بنفسو والمصالح الخارجية.

إذن ما كاينش رؤية مندمجة، ما كاينش إشراك المتدخلين من القطاعات الحكومية، ما كاينش كذلك مقاربة تشاركية حقيقية مع القطاع الخاص، واحنا نتعرفو بأن المجلس ديال السي جطو، المجلس الأعلى للحسابات وضعت الأصبع على عدد ديال الاختلالات لما تعرضت للرقابة ديال (L'ONMT) ديال المكتب ولاحظت ووضعت الأصبع على عدد ديال الاختلالات، منها أن حتى التقسيم مثلا التقسيم ديال المناطق السياحية اللي تيراهن عليها، اللي تيسهدفها المجلس لم يخضع لوثائق مضبوطة ولدراسة جدوى صحيحة، ومن تم كان التدبير المالي ديالو يعني التقسيم ديال الموارد المالية المخصصة لهاذ المناطق، كذلك لم يخضع لمؤشرات معقولة، كان تقسيم - يمكن لنا نقولو - اعتباري وتبعو كذلك تقسيم مالي ارتجالي.

وضع اليد كذلك على غياب إطار منسجم يمكن من خلاله أننا نوصلو رسائل منسجمة وواضحة للأسواق السياحية المستهدفة، مفادها أن المغرب وجهة سياحية تستحق أننا نحقق الأهداف من ناحية السياح اللي خاصهم يجيوا للمغرب.

غياب مؤشرات حول الأهداف اللي تميم تحقيقها من وراء كل سياسة تواصلية، وبالتالي اللي يمكن لنا نقولو الآن هاذ اللجنة وصلت لواحد العدد ديال التوصيات اللي خاصها التفعيل، ماشي بحال التوصيات اللي جات في المجلس ديال جطو، واللي بقت حبرا على ورق، منها إعادة النظر في القانون المنظم، منها واحد العدد ديال اللجن فوسط هاذ المكتب، لجنة اليقظة ولجنة التسيير وعدد ديال اللجن، منها كذلك الاعتناء بالموارد البشرية داخل المجلس وإشراكهم خاصة منهم اللي كيتواجدوا كذلك في المندوبيات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة الآن للفرق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، من بعد منو يليه مجموعة الكونغرس الديمقراطية للشغل.

فقط السيدة المستشارة، فيما يتعلق بالفترة الزمنية، أنت كتعرفي بأن

أن الرؤية ديال 2010 حتى ل 2020 هي رؤى خادعة هي خدعة ليست برنامجا ولا خططا إستراتيجية.

خامسا أن هاذ المكتب خلق كأداة لرد الأنظار ولحجب الحقيقة ولفتح المجال مرتاعا للمضارين والسياسة اللذين يشتغلون في السياحة.

هكذا نفهم قلة المردودية وعدم اندماج القطاع وعدم الأداء بالوظائف ديالو المنتظرة، فكذا كيعطينا هاذ التقرير أن الحكومات السابقة بالخصوص ليست لها سياسة عمومية في مجال السياحة على الإطلاق، ليست لها سياسة بمفاهيم السياسات العمومية على الإطلاق.

فهناك إذن ضياع للوقت على المغاربة، وهناك كذلك هتك الفرص الكثيرة الضائعة، ولم يستطع المغرب أن يستفيد من موقعه ومن جغرافيته ومن ثقافته ومن تراثه ومن مناخه وبحوره ومن رماله وجباله إلى آخره، التي هي مكونات السياحة.

هاذ الشي ما كاينش في الثقافة ديال المكتب الوطني للسياحة ولا حتى ربما المقيمين على السياحة لأنه التقرير متيخضرش على هاذ الموضوع.

فلذلك هناك طبعاً عدم نجاعة الرؤى، أنا قلتها، تنبى المسألة، ما العمل؟ لا بد أن نخرج منها بتوجيه نداء مستعجل للحكومة لوضع سياسة عمومية في القطاع السياحي لأنه هناك ضياع مصلحة الوطن.

ثانيا، على البرلمان أن يكون نواة صلبة لإنقاذ هذا القطاع، وأخذه من يد من هم الآن يشتغلونه بشكل خارج المصلحة العليا للوطن، وبالتالي فهي مسألة تمهم المجتمع والأمة بكاملها. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

وأشكر كل السادة المستشارين الذين تدخلوا في مناقشة هذا التقرير الذي بين أيدينا.

وقبل أن ننتقل إلى مناقشة التقرير الثاني، فكما هو مضمن في المادة 17 من القانون التنظيمي المتعلق بطريق تسيير اللجان النيابية لتقضي الحقائق، المادة ديالو تنص بأنه كي يمكن للمجلس يقرر أنه يتنشر هذا التقرير هذا كلا أو بعضا في الجريدة الرسمية للبرلمان.

وأنوه كذلك إلى أنه سوف لن تنشر فقط إذا وافقتم بالطبع فقط التقرير، وإنما سيضمن هاذ التدخلات، تدخلات الفرق ستكون كذلك مع التقرير ضمن منشورات الجريدة الرسمية للبرلمان.

إذا لم يكن عندكم اعتراض، فإننا نعتبر بأن البرلمان وافق على نشر التقرير مع المداخلات في الجريدة الرسمية للبرلمان، التقرير كله.

إذن، بهذا نعلن بأنه وافق المجلس على نشر تقرير اللجنة في أقرب عدد من هذه الجريدة، وهذا نكون قد أنهينا مناقشة التقرير الأول.

وننتقل الآن إلى الجزء الثاني من هذه الجلسة والمخصص لمناقشة

ديال تشجيع السياحة، ولكن تحولوا لمشايخ باش أصحابها يدخلوا أموال طائلة في غياب طبعاً المراقبة ديال الحكومة.

الإستراتيجية ديال السياحة ببلادنا اليوم كل متتبع غادي يشوف التداخل ما بين المكتب الوطني للسياحة ووزارة السياحة، كين تداخل كبير اليوم ما عرفناش شكون اللي مكلف بالإستراتيجية ديال هاذ القطاع؟ وكين تضارب وقفنا أحيانا ما الجدوى من المكتب الوطني للسياحة؟ وأحيانا أخرى ما الجدوى من وزارة السياحة؟

لأنه تعطلنا بعض التجارب في بعض الدول ما كاينش وزارة السياحة كينة (agence) مجال المكتب الوطني للسياحة.

هاذي بعض الأشياء ويمكن نزيدو...

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت، شكرا السيد المستشار.

الكلمة لمجموعة العمل التقديمي.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

بدوري لا بد أن أأنوه بالمجهود الكبير الذي بذله أعضاء اللجنة المكلفة بإعداد التقرير وكذلك الخلاصات التي توصلوا إليها.

أيها السيدات،

سؤالنا كبرلمانيين، المشروع أن نطرحه ماذا تم الكشف عنه من خلال التقرير الذي قدم إلينا؟

بكل بساطة لا أخفي اندهاشي وصدمتي لما عليه الوضع ديال السياحة، دائما أثير السؤال مع نفسي، ما معنى وزارة السياحة، وما معنى المكتب الوطني المغربي للسياحة؟

ما عمري سمعت عندنا مؤسسات كبيرة يلاه كنسمع المكتب الوطني للكهرباء والماء، هذا المكتب.

اكتشفنا في حقيقة الأمور ما يلي:

هناك مورد اقتصادي يساهم ب 5% في مجموع اقتصاد البلاد مهم جدا. ثانيا، هذا القطاع السياحي أسند إلى هذا النوع من المكاتب.

ثالثا، هذا المكتب تخلق في 1918 معنى أننا احنا اليوم في سنة قرن ديال وجود هاذ المكتب ككيان، هاذ المكتب كيتسير بواحد الشكل غريب، 13 وزارة في مكتبه في المجلس الإداري زائد النقابات إلى آخره، ثم له صلاحيات غير واضحة، أكثر من ذلك له ضمن أجهزته شيء اسمه المجلس التسيير، هاذ مجلس التسيير ما عرفناش في القانون الوضعي والهيكلية في القوانين المغربية لا نجد له مكان.

فمن الطبيعي أن تكون النتائج سيئة وسيئة جدا، من الطبيعي، فالمسألة الثالثة هو هاذ القطاع غير مهيكل إلى الآن غير مهيكل تماما فارغ فيه الربيع،

متكامل بخصوص استيراد بعض أنواع النفايات التي يحتمل أن يكون من ضمن مكوناتها مواد ضارة أو مشعة أو خطيرة وسامة.

وأيضاً لا بد من التساؤل عن الضمانات حول ما تصدره المناطق الحرة الموجودة ببلادنا من نفايات تصنف خطيرة على محيط هذه المناطق وعلى ساكنتها، ولماذا لم تقم الحكومة إلى اليوم بالبحث عن آليات ناجعة وفعالة لمواجهة الآثار المترتبة عن نوع هذه النفايات لا ينتبه إلى خطورته في حينه، ونرجع لنبكي على الماضي، فهذا لا مجال له الآن، وأيضاً الزيوت، وما يعرف بزيوت الرادياتورات، والتي تنتشر كنفايات في أماكن متعددة من زوايا مجتمعا، خاصة بمناطق المتلاشيات، والسؤال الأساسي والجوهري: هل هنالك فعلاً مراقبة صارمة لهذه الأماكن؟

ونتفق مع خلاصات التقرير جملة وتفصيلاً في ضرورة التفكير في آليات استعادة هذا النوع من النفايات المصنفة خطيرة وتصنيفها واجتثاثها، ولا نفتح المجال لمغربنا أن يكون مطرحاً عالمياً لنفايات العالم.

إننا اليوم أمام تقرير له أهميته القصوى، لأنه - كما أسلفنا - يرتبط بمسألة جوهرية في حياتنا المجتمعية، ونؤمن أن شحنة النفايات الإيطالية، التي لازال مصيرها مجهولاً، حسب مضمون التقرير إلى اليوم، والتي لازالت ببلادنا، في غياب أي قرار حكومي واضح، وفي غياب جواب مقنع وواضح أيضاً عن الكيفية التي تم استيرادها في غياب نشر المرسوم 2.14.505 بتحديد كيفيات وشروط استيراد وتصدير وعبور النفايات بالجريدة الرسمية.

هذا المشروع هو مرتبط بالفرس، إذ كيف يعقل اعتماد مجرد مشروع في الترخيص لشحنة أثارت جدلاً كبيراً، وأثرت أثراً كبيراً للسكان والمحيط، وكانت هي "القشة التي قصمت ظهر البعير" كما يقال، ولعل قراءة متأنية لثنايا التقرير، ومحولاته غير المعلنة، ستكشف لنا عن معطيات كثيرة صادمة، سواء تعلق الأمر بدفن النفايات على مستوى التراب الوطني، أو على مستوى ما يعرف بتدبير وتهيئة النفايات، سواء تلك المصنفة في خانة النفايات المنزلية، أو تلك المستوردة بمختلف أنواعها وأصنافها.

ولدي اليوم سؤال بسيط وسهل ولا يحتاج الذكاء لاستنباط معانيه ومخارجه:

لماذا أوقفت الحكومة استيراد النفايات الإيطالية بمجرد أن أثير هذا الموضوع؟

لماذا تم إيقاف هذا الاستيراد؟ معناه أنه كانت هناك نية غير سليمة، إذن بركة علينا، كفى، كفى استهتاراً بهذا الوطن، كفى أن نجعله - كما رددت سالفاً - مطرحاً لنفايات العالم، كما يقول الله سبحانه وتعالى على لسان إبراهيم، (رب اجعل هذا البلد آمناً) والأمان هنا لا داعي للتوسع في مفهوم الأمان والاطمئنان، بقدر ما أقول: الله يهدي خوتنا المسؤولين على هذا المجال باش ينتبهوا أن في استيراد هذه النفايات ضرر كبير للسكان وللبلاد بصفة عامة.

إذا قلنا الساكنة راه من النباتات، من الحيوانات، من الهواء، راه ما

مضمون تقرير لجنة تقصي الحقائق المتعلقة بترخيص الحكومة باستيراد النفايات، والكلمة لأول متدخل عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية فليتفضل.

المستشار السيد عبد السلام البار:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي المصطفى الكريم وعلى آله وصحبه أجمعين.

الأخ الرئيس،

الأخوات والإخوة المستشارين المحترمين؛

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، في إطار مناقشة تقرير لجنة تقصي الحقائق حول ترخيص الحكومة باستيراد النفايات، الذي استمعنا للمخاضه خلال جلسة أمس، ومن خلال تفحصنا لمضامين هذا التقرير، رغم ضيق الوقت، قياساً لأهمية الموضوع من جهة، ومن جهة ثانية لأهمية الجهود التي بذلها إخواننا وزملاؤنا أعضاء اللجنة في موضوع له راهنيتها وأهميته، سواء في حاضر أو مستقبل البلاد، لأنه يرتبط ارتباطاً جوهرياً بمسألة حيوية في العالم اليوم، ألا وهو المحيط البيئي الذي يشمل مختلف الكائنات الحية والطبيعية والهواء، وبدرجة أساسية الحياة الإنسانية وتضررها من الانعكاسات التي تفرزها النفايات، سواء كانت صلبة أو سائلة، وأيضاً لارتباط الموضوع بالأضرار الصحية المحتملة على الساكنة وفرشاتها المائية، والحيوانات، والإنتاج النباتي بشكل عام.

السيد الرئيس،

الأخوات والإخوة،

إن الترخيص باستيراد النفايات كموضوع اختاره مجلسنا الموقر ليكون موضوعاً لتقصي الحقائق، جاء في ظرفية دقيقة جداً بالنسبة لبلادنا، ارتبطت بمرحلة استضافتنا لـ "كوب 22" من جهة، وإصدار قوانين يتعلق بمنع استعمال الأيكاس البلاستيكية، في مرحلة أثارت فيها شحنة النفايات الإيطالية حفيظة مكونات المجتمع المدني والرأي العام الوطني.

هذا السياق المهم استحضاره اليوم، يدفعنا إلى التساؤل رغم قيمة الجهود التي بذلتها بلادنا فيما يخص برنامج تهيئة وتدوير النفايات، خاصة تلك المعروفة باختصار بـ (RDF) كما أشار إلى ذلك التقرير، إلا أنه مع ذلك لازالت بلادنا تعاني الكثير، والكثير فيما يخص وسائل وإمكانيات تدبير هذا الموضوع الخطير والخطير جداً، والذي يجب الحرص على التعامل مع تأثيراته أيضاً بالصرامة الضرورية، حماية للبيئة بشكل عام، وحماية لحياة الأفراد والجماعات، بشكل خاص.

ولذلك، فإننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، ندق ناقوس الإنذار والخطر لأن ما استمعنا إليه من خلاصات في التقرير يطرح علامات استفهام كبرى حول الإجراءات الوقائية ميدانياً بقطع النظر على الترسانة القانونية، وأيضاً ما سجله التقرير من ملاحظات في غياب تنسيق حكومي

الرأي العام الوطني عن طريق التواصل الاجتماعي ومختلف التعبيرات المجتمعية.

ثانيا: لا بد من التأكيد على أن اللجوء ديال البرلمان إلى آلية التقصي ضمن الآليات ديال الرقابة على العمل الحكومي والمؤسسات العمومية، فهي شيء محمود، أمر محمود، ولكن لكي يبلغ منتهاه ومقاصده لا بد من تفعيل التوصيات، حتى لا يصبح هذا العمل مجرد واحد النوع ديال امتصاص، نلعبو الدور ديال امتصاص غضب الناس، كين غضب حول قضية معينة ديال الرأي العام، تأتي بشكل لجنة تقصي، كنديرو مجهود بالنية قد أقول ب"السداجة" وتنخرجو بتوصيات على نيتنا، يسحاب لنا راه ذيك التوصيات غادي تلقى المسار إلى التنفيذ، وإذا به ما كندار حتى حاجة لأنه هاذ الشيء سبق مع الصندوق المغربي للتقاعد وعلى لجان تقصي أخرى بقيت التوصيات حبر على ورق.

الإخوان والأخوات، إذا بقي هاذ الشيء ما مزيانش للديمقراطية في بلادنا، ما مزيانش للبرلمان، لأنه ما غا يولي يثق فينا احد، غيقولوا ها هما عاوتاني داروا لجنة باش يمتصوا الغضب ديالنا باش يتفلاوا علينا، فإذا ما كانش غادي تنفذ التوصيات ديال لجان تقصي الحقائق أعتقد على أنه لا معنى لتفعيل هذه الآلية الرقابية الدستورية الهامة جدا.

السيد الرئيس،

نحن في فريق الأصالة والمعاصرة نسجل في البداية أن اللجنة توفقت في المهجبة ديالها، ديال العمل، وعملت بكل جدية ومسؤولية، ولكن نسجل ما جاء في التقرير من عدم التعاون ديال الحكومة، وكين 2 ديال الأمور هامة جدا تبين استخفاف مرة أخرى ديال الحكومة بالعمل الرقابي ديال البرلمان، الأمر اللي كيستوجب التنبيه ديال الحكومة للمرة المليون على أن خاصها تحترم مؤسسة البرلمان والأدوار الدستورية المنوطة بالبرلمان.

الأمر الأول ما بغاتش تترجم الوثائق المتعلقة بالموضوع اللي مكتوبة بالإنجليزية وبالإيطالية، احنا ما عندناش إمكانية هنا في البرلمان، باش زعما إذا بغاوا يتعاونوا ولكن، عندهم ذاك الشيء سهل هما.

والأمر الثاني التقرير ديال لجنة الداخلية اللي تكلفت به وزارة الداخلية حول نفس الموضوع ما تسلمش، طلبته اللجنة وماتسلمش لها، هذا أمر يحتمل وجهين:

الأول هو أن - كما قلت - الحكومة غادية في الاحتقار ديال مؤسسة البرلمان وعدم التعاون - باش ما نقولش احتقار - عدم التعاون مع المؤسسة التشريعية باش تقوم بالدور ديالها.

الأمر الثاني أو الوجه الثاني هو أنه قد يكون هناك شيء من "إن" في ذلك التقرير، اللي ربما الحكومة بغات تستر عليه، وهذا أفضح وأخطر.

إذن فسجل على أنه الإخوة والأخوات الممثلين ديالنا في لجنة تقصي الحقائق ديال كل الفرق والمجموعات قاموا بعمل مسؤول، جيد، جبار، ولكن الحكومة مرة أخرى ما تعاوناتش مع اللجنة.

اعطينا كوش تسيرو المرافق الحكومية الإدارية باش تعبثوا فيها، راه احنا ما وقعناش معكم شيك على بياض أنكم تعبثوا بمصلحة الوطن وساكنة الوطن. ولذلك فإن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، إذ يسجل هذه الخلاصات الأولية لتقرير يفترض أن يأخذ الفريق كغيره من الفرق الفترة الزمنية اللازمة لتحضير وقراءة مضامينه سطرًا بسطرًا، وكلمة بكلمة، لأن سبق أن ناقشنا لجنة تقصي الحقائق فيما يخص المكتب الوطني المغربي للسياحة، وكانت مجرد إشارة لباقي المؤسسات العمومية لتقتدي بما أثارته اللجنة الموقرة من تسيب ومد اليد على المال العام.

إن استيراد النفايات نعتبرها في الفريق الاستقلالي جريمة لا تغتفر إن لم تراقب بجدية ومسؤولية، وسنبقى في الفريق الاستقلالي حريصين منتبهين يقظين لحماية هذا الوطن وساكنته، تماشيا مع النداءات المتكررة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

زميلاتي، زملائي الأعزاء.

صباح النور.

السيد الرئيس المحترم،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الصالة والمعاصرة في إطار مناقشة تقرير لجنة تقصي الحقائق حول ترخيص الحكومة باستيراد النفايات، بناء على الضجة التي أثارها عملية استيراد شحنات النفايات من الخارج.

واسمحوا لي بداية أن أؤوه باسم فريق الأصالة والمعاصرة بالعمل المثمر والمجهود الجبار اللي قامت به اللجنة بكافة أعضائها، وكذلك أؤوه بالخلاصات والتوصيات والتحقيق الدقيق، حسب ما سمح لها من ظروف، وعملت بكامل الروح والمسؤولية الوطنية، وكذلك بالحرص على استحضار صحة وسلامة المواطن المغربي، بحكم ارتباط الصحة والسلامة ديال المواطنين بهاذ الموضوع.

فعندي بعض الملاحظات، لا بد ندلي بها، 3 ديال الملاحظات:

الملاحظة الأولى: لا بد من أن نؤوه كذلك بالدور الكبير للمجتمع المدني وشبكات التواصل الاجتماعي وانتفاض الرأي العام الوطني لإثارة فضيحة النفايات المستوردة من إيطاليا، فلولا تلك الضجة للضمير الحي للمواطن المغربي لما أثير الموضوع أصلا من طرف الدوائر المسؤولة.

كذلك لا بد أن أؤوه بالتفاعل المباشر والسريع والتلقائي لمؤسسة البرلمان لمجلسنا الموقر، مجلس المستشارين، التفاعل الإيجابي والسريع مع انتفاض

السيد الرئيس،

استنادا لتقرير اللجنة وانطلاقا من مضامين التصريحات والشهادات، بناء على التقرير.. بعدا بالمناسبة التقرير توزع علينا البارحة مع 7 العشيّة، وخاصنا نوجدو هاذ الرأي ديالنا كلنا احنا باش نقراوه مع العاشرة صباحا اليوم، هاذ الزحمة ديال الوقت ربما كان ضروري خاصنا ندوزو التقرير، لأنه المدة القانونية والقانون التنظيمي إلخ، أكيد أنه ما غنتمكنوش في هاذ المدة القياسية، هاذ الزمن القياسي أننا نخطو بجميع القضايا المرتبطة بالموضوع، نتنعملو المسؤولية جماعة في هذا الأمر، ولكن في مناسبة أخرى خاصنا نتفادو الأمر ونعطيو المواضيع اللي تينقص في البرلمان، القضايا اللي تينقص في البرلمان نعطيو لها ما يكفي من الزمن، ما يكفي من الوقت، أولا تنبينو على الأهمية والجدية، الأهمية ديال الآلية الدستورية والجدية باش نتعاملو مع مثل هذه القضايا، وأكيد أنه فهاذ المدة القياسية من البارحة إلى اليوم، لا يتنقص إطلاقا من أهمية الموضوع والجدية ديالنا في التعامل معه.

فاستنادا لتقرير اللجنة - كما قلت - انطلاقا من مضامين التصريحات والشهادات التي استمعت إليها اللجنة، يبدو أن الحكومة المغربية لا تتعامل بالحزم المطلوب في استقبال هذه النفايات، غنضر دبا في الموضوع، الموضوع ديال النفايات، وأنها لا تستحضر المخاطر التي تسببها العديد من النفايات المستوردة.

وفي اعتقادنا أن ما أثار ضجة حول شحنة النفايات الإيطالية ليس فقط احتمال احتوائها على مواد من شأنها أن تشكل خطرا على صحة المواطنين وعلى السلامة البيئية للبلاد وتهديد مستقبل الأجيال القادمة، بل كذلك كيفية تساهل الحكومة المغربية أو كيف تساهلت الحكومة المغربية في استقبال هذه النفايات، في الوقت التي تلجأ فيه الدول التي تحترم نفسها، والحكومات يعني التي تحترم مواطنيها، وتهتم بصحة مواطنيها إلى تصديرها إلى خارج حدودها وليس إلى استيرادها، خاصة الخطيرة منها، لكونها تؤثر سلبا على البيئة وأن معالجتها تتطلب تكلفة مالية كبيرة.

من النقط البالغة الخطورة التي استوقفنا في هاذ التقرير هو ما جاء في الصفحة 22، كون المغرب بدأ في استيراد العجلات المطاطية المقطعة منذ سنة 2003، في حين أن استيراد نفايات (RDF) كطاقة بديلة انطلق سنة 2012، رغم غياب نص تنظيمي - هنا الخطورة - يوطر هذه العملية، يعني العشوائية والفوضى في هذا المجال، هذا ما جاء على لسان أحد المستمع إليهم، والذي عززه بوثيقة، وهذه في نظرنا فضيحة كبيرة، فعلا فضيحة لأنه يتم استيراد نفايات بدون نص تنظيمي، معناه الفوضى العارمة، وهنا الحكومة تتحمل مسؤولية كبيرة، بل أنه ماشي غير فضيحة وصافي قد يرقى الأمر إلى جريمة.

بطبيعة الحال، هاذ الشي كيتطلب المحاسبة من طرف البرلمان، ماشي فقط لهاذ القطاع المعني بهاذ الشي، ولكن الحكومة كاملة، وحتى إلى مشينا

بعيد في التحقيق وكين هاذ الفوضى العارمة في استيراد النفايات غنقلوا أمور اللي قد تضر بالبلاد وبمستقبل البلد وبصحة وسلامة المواطنين، وبالتالي الأمر الذي يتطلب مساءلة جنائية، وليس فقط رقابة برلمانية.

جاء أيضا في نفس الصفحة أن المغرب ينتج 6 مليون طن من النفايات الصلبة سنويا، منها 340 ألف طن - انتهبوا معايا مزيان - 340 ألف طن من النفايات الخطيرة. أنا بعدا فاش شفت هاذ الرقم قبضت على راسي، الهول ديال هاذ المصيبة، أنا ما كنتش عارف هاذ الشي حتى قريت التقرير، قبل ما كنتش عارف، ولكن الخطير في الأمر حتى واحد ما عارف فين كيتطمر هاذ الشي وفين كيندفن وفين كيتلاح، واش كيتعالج ولا ما كيتعالجش، واش حقا حتى احنا كنعصروه لشي بلاد؟ لا هاذي بغيت غير ندير شوية ديال.. احنا كنستوردو وما نصدروش.

نقطة أخرى غير مفهومة بتاتا، تتعلق برفض الحكومة اللجوء إلى المختبرات المعتمدة من أجل التأكد، احنا عندنا واحد المختبر معروف أنا عرفتو في 2004 وكنسمع بيه بزاف، (LPEE) فالمناسبة ديال الزلزال اللي كان في 2004 الحدث المؤلم اللي كان، هاذ المختبر ما كتوجهش ليه الحكومة باش يعالج ويتحقق من المواد اللي كايينة في هاذ النفايات، وهاذ الشي كيقولو مسؤول اللي استدعاتو اللجنة الموقرة ديالنا، أكده بعض مسؤولي المختبر العمومي للدراسات والأبحاث، فالحكومة لا تلتزم بذلك، يعني ما كتعطيهموش ما كتعرضش عليهم النفايات للتجربة والدراسة، وهذا ما تضمنته الصفحة 24 من التقرير، إذ نفى بعض المسؤولين المستمع إليهم تلقي المركز لأي طلب إجراء بحث من الوزارة الوصية.

وفي موضوع آخر وفي نفس الإطار بطبيعة الحال، معامل الإسمنت هي اللي كانت طلبت ذيك النفايات باش تجي من إيطاليا، هي اللي بان فالتقرير أنا غنقلولو راه ضابطو وخا، اللي بان هو أن هاذ المعمل اللي جاب هاذ النفايات ما عندوش الوسائل اللوجيستكية باش يعالجها ولا باش حتى يتحقق شنو هي المواد اللي فيه، ما عندوش. فقط عندو باش يتحقق من وجود مادتين فقط، هو واحد أوكسيد الكربون (Monoxyde de carbone) وغاز الميثان، أما باقي المواد السامة والملوثة الخطيرة هاذ المعمل ما عندوش إمكانية باش يعرف واش كايينة ولا ما كاييناش، واعطت لو الحق الحكومة باش يستورد هاذ السم للبلاد ومرخص ليه وخدام هاذ المعمل ومازال خدام اليوم.

فضاضح من هذا الحجم يستوجب التحرك السريع من طرف الحكومة، لأنه هاذ الشي يشكل خطرا، قريب نسالي.

السيد رئيس الجلسة:

بقيت لك 20 ثانية، السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

ذاك 16 دقيقة اللي ما هضرتش فيها ما تعطينيش فيها واحد 2 دقائق

السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

لا، مشات هاديك.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

صافي مشات، وخا.

النفایات كانت.. ولا نسكت صافي؟

شكرا على حسن الإصغاء. غنطيك هاد الشئ مكتوب لأنه غينتشر في التقرير وغيطلع عليه الرأي العام إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك كذلك وشكرا للالتزامك بالوقت.

الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد مبارك جميلي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين في الجلسة المخصصة لمناقشة تقرير اللجنة النيابية لتقضي الحقائق حول ترخيص الحكومة باستيراد النفایات.

وهي مناسبة دستورية لا بد أن نقف فيها من جديد على المكانة التي أولاهها دستور 2011، باعتباره مؤسسة تمارس الرقابة على الجهاز التنفيذي عبر آليات متعددة وضع على رأسها لجان تقضي الحقائق.

ولهذا ينبغي دائما إيلاء هذه اللجان ما تستحقه من أهمية حتى لا تحيد عن أدوارها، ولا بد في البداية من التأكيد على أن بلادنا انخرطت في العقدین الأخيرين بشكل حيوي في الجهود والمسامحة الهادفة إلى حماية البيئة، ومن تجليات ذلك المصادقة على عدد من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، والتي كان آخرها تعديل بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، المعتمد بكيفالي - رواندا - في 15 أكتوبر 2016 الذي صادق عليه مجلس المستشارين يوم أمس الثلاثاء قبيل تلاوة تقرير لجنة تقضي الحقائق التي نحن بصدها، وهو ما يعكس حرص المغرب على تعزيز المنظومة القانونية المؤطرة لحماية البيئة.

غير أن الإشكال الحقيقي الذي تعاني منه بلادنا في هذا المجال وفي مجالات أخرى هو مدى التقيد بالمتنصيات القانونية وتزليلها بشكل سليم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في خضم الانخراط الحماسي والنشيط لبلادنا في عدد من المنظمات الدولية والتظاهرات العالمية المعنية بحماية البيئة، صدم الرأي العام الوطني

والدولي، بفضيحة استيراد شحنة من النفایات من إيطاليا تقدر بحوالي 2500 طن، تزامنا مع بدء الاستعدادات لاحتضان المغرب النسخة 22 من مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية المعروفة اختصارا بـ "كوب 22"، وبعد المصادقة على القانون رقم 77.15 القاضي بمنع صنع الأكياس من مادة البلاستيك واستيرادها وتصديرها وتسويقها واستعمالها.

إن الترخيص باستيراد النفایات لاستعمالها في القطاع الصناعي كبديل طاقى من الإجراءات الحساسة التي تقتضي اتخاذ أعلى درجات الحيطة والحذر، بالنظر لما يمكن أن تتسبب فيه من أضرار بيئية مزمنة، تنعكس أثارها على صحة المواطنين.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من البدائل الطاقية يلجأ إليه في ظروف استثنائية:

أولا: عندما تكون مصادر الطاقة الاعتيادية مكلفة أو لما توفره هذه البدائل من طاقة حرارية مهمة تساهم في خفض من تكلفة الإنتاج. وبالعودة إلى الفترة التي تمت خلالها عملية الاستيراد، نجد أن سعر المصادر الطاقية التقليدية (البتترول والغاز الطبيعي) كان في أدنى مستوياته، حيث لم يتجاوز سعر البترول 60 دولار للبرميل في السوق الدولية، وهو ما يغني عن اللجوء إلى بدائل أخرى، والتي وإن كانت أقل تكلفة، إلا أن لها آثار مدمرة على البيئة.

وأمام هذه الواقعة تولدت لدى الرأي العام الوطني مجموعة من الأسئلة الجوهرية من قبيل:

- ما الدواعي إلى الترخيص باستيراد النفایات في الوقت الذي تنتج فيه بلادنا كميات هائلة؟

- ما مدى قدرة الحكومة على مراقبة النفایات المستوردة وما الخطورة التي تشكلها هذه المواد على صحة المواطنين والمواطنات؟

- هل تخضع عملية الاستيراد لمعايير دولية محكمة أم تخضع لتحكم اللوبيات المشتغلة في المجال؟

- ما مدى توفر بلادنا على بنيات تحتية قادرة على تجميع النفایات المحلية؟

- ما مصير شحنة النفایات المستوردة من إيطاليا؟

كل هذه الأسئلة وغيرها تفاعل معها مجلس المستشارين بتشكيل لجنة لتقضي الحقائق طبقا لمقتضيات الفصل 67 من الدستور، ليبقى السؤال المركزي اليوم هو مدى إجابة التقرير الذي بين أيدينا عن تلك الأسئلة المطروحة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد وقف هذا التقرير على عدد من الاختلالات التي تعترى عملية

- عدم استعانة اللجنة بخبراء في المجال بما كان يمكن من استيعاب أشمل وأعمق لهذا الموضوع والإحاطة به من مختلف جوانبه البيئية والاقتصادية، وكذا التحقق الجازم من كون شحنة النفايات الإيطالية لا تشكل أي خطر، علماً أنها لم تستغل إلى يومنا هذا، مما يغذي الشكوك والتخوفات المثارة حول خطورتها؛
- عدم استجواب مسؤولي وزارة التجارة والصناعة والاقتصاد الرقمي، علماً بأن هذا القطاع يرخص لاستيراد عدة أنواع من النفايات؛
- عدم استدعاء مسؤولي إدارة الجمارك للاستماع إلى إفاداتهم الكاملة حول تدخلها في عملية الاستيراد والاقتصار على مراسلة كتابية في الموضوع.

أما فيما يخص تعاطي الحكومة مع لجنة تقصي الحقائق، فتلقينا باستغراب كبير عدم تجاوب بعض أعضائها بالجدية اللازمة مع اللجنة، حيث رفضت وزارة الداخلية مدداً بالتقرير الذي أنجزته حول الموضوع، مما يوحي إلى أن هذا القطاع لا يقدر قيمة وأهمية لجان تقصي الحقائق كآلية من الآليات الرقابية التي يخولها دستور المملكة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون،

أما فيما يخص التوصيات المتخذة عن عمل اللجنة - وبغض النظر عن النقاش حول مدى قانونيتها - فإننا في فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين نعتبرها لا ترقى إلى انتظارات الرأي العام الوطني، حيث جاءت في عمومها بصيغ فضفاضة يغلب عليها طابع العمومية، وكأنها صادرة عن هيئة استشارية.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد المستشار، شكراً لكم.

المستشار السيد مبارك جميل:

سأقدم ببقية التقرير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة الآن للفريق الحركي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر في إطار مناقشة، تقرير اللجنة النيابية لتقصي الحقائق حول ترخيص الحكومة باستيراد النفايات، هذا التقرير الذي يندرج في سياق تعزيز آليات العمل المؤسساتي الديمقراطي من خلال جعل لجنة تقصي الحقائق كأداة لرقابة الحكومة وبداية لتفعيل آليات المراقبة البرلمانية، وربط المسؤولية بالمحاسبة،

تدبير النفايات ببلادنا، تتمثل بالأساس في:

- ضعف تثمين النفايات ببلادنا، حيث ينتج المغرب 6 ملايين طن من النفايات، مما يدعو إلى التساؤل حول جدوى استيراد النفايات من الخارج؛
- ضعف البنيات والتجهيزات الأساسية المتخصصة في معالجة النفايات الخطيرة، حيث ينتج المغرب 340 ألف طن، يصدر منها 17 ألف طن فقط، مما يدعو إلى التساؤل حول مآل النفايات المتبقية؛

- تعدد الجهات الحكومية المانحة للتراخيص، وهو ما يطرح عدة أسئلة حول مدى التنسيق بينها ومدى توحيد معايير المراقبة؛

- تغييب الدور المحوري الذي يلعبه المختبر الوطني للدراسات ورصد التلوث في مراقبة مدى احترام الشحنات المستوردة للشروط المتعارف عليها دولياً، ناهيك عن عدم توفر هذا المختبر على المؤهلات التقنية والبشرية الكافية للاضطلاع بمهامه على الوجه المطلوب. ودعت اللجنة في هذا الخصوص إلى دعم هذا المختبر، بموارد بشرية كفأة وذات الاختصاص في المجال البيئي، ومدته بإمكانات لوجيستية للقيام بمهامه؛

- اقتصار الحكومة على توقيع اتفاقيات لاستيراد وتدبير النفايات مع شركات الإسمنت دون غيرها من المستوردين الآخرين؛

- غياب نص تنظيمي يوطر عملية استيراد النفايات واعتماد الحكومة على مشروع المرسوم رقم 2.14.505 يتعلق بمنح رخص استيراد أو تصدير أو عبور النفايات من طرف السلطة الحكومية المكلفة بالبيئة دون نشره في الجريدة الرسمية، وفي ذلك مخالفة صريحة لمقتضى دستوري يعتبر نشر النصوص القانونية مبدأ ملزماً، مما يطرح أكثر من علامة استفهام؛

- ضعف البنيات التحتية الضرورية لتخزين وإحراق هذه النفايات (RDF) وغيرها من النفايات.

كل هذه الاختلالات تدفع إلى الاقتناع بكون الترخيص باستيراد النفايات غير محاط بالضمانات اللازمة على البيئة، في تناقض صارخ مع الخطاب الرسمي الذي يؤكد على ضرورة إدماج البعد البيئي في المخططات التنموية المستدامة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

في المقابل، وبعيدا عن كل تبخيس أو تقليل من قيمة عمل اللجنة، لم يكن هذا التقرير في حجم تطوعات وانتظارات المواطنين والمواطنات، خصوصا وأن الرأي العام تلقى بإيجابية كبيرة تشكيل هذه اللجنة، مما سيفقد مثل هذه المبادرات قيمتها في المستقبل ويضعف من صورة المؤسسة التشريعية، ولذلك نسجل بأسف شديد:

- عدم ترتيب المسؤوليات بخصوص الترخيص باستيراد شحنة النفايات الإيطالية؛

طبقاً لأحكام الدستور.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

ارتباطاً بموضوع هذه اللجنة الموقرة، نود أن نسجل أنه حسب دراسات منظمة الصحة العالمية، ينتج العالم حوالي 4 مليار طن من النفايات المنزلية والصناعية إضافة إلى ما تنتجه بعض البلدان من النفايات الخطرة.

وعلى الصعيد الوطني فإن المغرب ينتج 7 ملايين طن من النفايات ووثيرة ازديادها يصل إلى 3% سنوياً وهو معدل يتجاوز مستوى النمو الاقتصادي بالمغرب، كما أن كمية النفايات الصناعية المنتجة تصل إلى مليون و600 ألف منها 256 ألف طن من النفايات الخطرة.

وقد انخرط المغرب مبكراً في مفهوم حقوق ومسؤوليات الدول في مجال البيئة خلال قمة سنة 1992 والتي شكلت انطلاقة لالتزام أخلاقي يحث الحكومة على تبني المبادئ العامة والأساسية للتنمية المستدامة.

وطبقاً للمبدأ الثاني من إعلان ريو الذي يدعو الدول إلى سن تشريعات فعالة بشأن البيئة، قام المغرب بتعزيز إطاره التشريعي في مجال البيئة والتنمية المستدامة وذلك من خلال التوقيع على اتفاقيات دولية وإصدار قوانين بيئية للوفاء بالتزاماته.

وأمام دعوة إيقاف حركة النفايات بين الدول النامية والدول أقل تصنيعاً تم اعتماد اتفاقية بازل في 22 مارس 1989 والتي صادق عليها المغرب في 28 دجنبر سنة 1995 والتي تهدف إلى:

- الحد من تحركات النفايات الخطرة بين الدول؛
- منع نقل النفايات الخطرة بين البلدان المتقدمة والبلدان الأقل نمواً؛
- معالجة حركة النفايات المشعة؛
- تقليل كمية وسمية النفايات المتولدة؛
- ضمان الإدارة السليمة بيئياً قدر الإمكان؛
- مساعدة البلدان الأقل نمواً في الإدارة السليمة بيئياً للنفايات الخطرة والنفايات الأخرى التي تولدها.

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

إن النفايات تشكل بديل طاقى سواء على مستوى المطارح العمومية المراقبة والتي تشرف عليها الجماعات الترابية من خلال عملية طمر النفايات المنزلية والتي بإمكانها أن تعطي غاز الميثان يتم استغلاله كورد طاقى، كما يمكن لمعامل الإسمنت استعمال النفايات "مخجلات مطاطية، بلاستيك، ثوب، ورق، خشب" كطاقة بديلة عن الوقود الأحفوري.

وحسب تقارير الرابطة الأوروبية للإسمنت الصادر في مايو 2016 فإن طاقة النفايات أصبحت واسعة الانتشار في دول الاتحاد الأوروبي وخصوصاً على مستوى صناعة الإسمنت والتي تعد من أكثر الصناعات

استهلاكاً للطاقة.

وللحد من انبعاثات ثنائي أكسيد الكربون التي تعد المسبب الرئيسي لظاهرة التغيرات المناخية، بدأ التفكير في بدائل الوقود الأحفوري في مصانع الإسمنت وكان الحل الأمثل هو: حرق النفايات وخصوصاً منها العجلات المطاطية أو النفايات (RDF) وهي خليط من نفايات البلاستيك والورق والثوب والكواتشو.

ونتيجة للجهود المبذولة دولياً انخفضت نسبة الاعتماد على الطاقة التقليدية في مصانع الإسمنت بشكل كبير خاصة في دول العالم المتقدم، بحيث يلاحظ التحول نحو الوقود البديل في مصانع الإسمنت بشكل كبير، بحيث أن الاتحاد الأوروبي يعزّم رفع نسبة استخدام طاقة النفايات في مصانع الإسمنت من 36%، وهي النسبة الحالية، إلى 95% مما سيحقق وفراً قدره 16.6 مليار أورو ويقلل من انبعاثات ثنائي أكسيد الكربون بمقدار 41 ميكاوطن سنوياً.

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

إن قطاع الإسمنت بالمغرب ووفقاً للاتفاقية المبرجة بين القطاع الوصي وجمعية الإسمنتية سنة 2003 تستورد نفايات لاستعمالها كوقود بديل، وخصوصاً العجلات المستعملة في الأفران المجهزة، طبقاً لمعايير وطنية بخصوص الانبعاثات الغازية الواجب احترامها ومراقبتها عبر لجنة مشتركة مع القطاع الوصي في البيئة ومختبر مؤهل لإجراء تحاليل حول عملية الحرق ومراقبة تحاليل المصدر للنفايات المستعملة.

وبالرجوع إلى أحد أنواع الوقود البديل والمسمى (RDF) والذي يشمل على مكونات قابلة للاحتراق تتكون من بقايا البلاستيك والقماش والورق والخشب فقد بدأ استيراده منذ سنة 2012 حسب القطاع الوصي على البيئة ويتم استعماله كوقود بديل داخل معامل الإسمنت المغربية.

ومن هذا المنطلق، فإن عملية استيراد شحنة النفايات الإيطالية سنة 2015 التي أثارت جدلاً في أوساط المهتمين بالبيئة تمت وفقاً لأحكام القانون 28.00 المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها ونصوصه التطبيقية، والتي تسمح باستيراد النفايات غير الخطيرة من أجل تدويرها أو تجميعها، وانسجاماً مع مقتضيات اتفاقية بازل بشأن مراقبة نقل النفايات الخطيرة عبر الحدود والتخلص منها، التي انضم إليها المغرب سنة 1995 وصادقت عليها قبل ذلك إيطاليا سنة 1994، لاسيما منها تلك المتعلقة بوجوب الإتفاق المسبق بين الدولة المصدرة والدولة المستوردة قبل القيام بأية عملية لنقل النفايات، والتحقق من سلامتها من مواد سامة أو خطرة تضر بالبيئة.

هذا، ولقد تمت هذه العملية وتحت إشراف القطاع الحكومي المكلف بالطاقة والمعادن والماء والبيئة ورئيس الحكومة في إطار اتفاقية الشراكة الموقعة بين الوزارة المكلفة بالبيئة آنذاك والرابطة المهنية لمعامل الإسمنت،

عريضة تطالب بمنع حرق هذه النفايات على الأراضي المغربية، وتحويل المغرب إلى مكب للنفايات الأوروبية.

السيد الرئيس،

رغم مختلف المبررات التي ساقتها الحكومة السابقة كون عملية استيراد النفايات من إيطاليا مطابقة للمعايير الدولية، وتحترم معاهدة بازل حول مراقبة حركة النفايات الخطيرة بين الدول وطرق التخلص منها، وأن استخدام مثل هذه النفايات في إنتاج الطاقة شائع في أوروبا، بما في ذلك إيطاليا نفسها، لم تنطل على المغاربة الذين تساءلوا عن مصير برنامج طموح كان قد أطلقه المغرب عام 2008 لمعالجة النفايات وإعادة تكريرها، حيث أجمعوا على أنه من الأفضل استخدام النفايات المغربية في إنتاج الطاقة بدل الاعتماد على نفايات أجنبية يصعب التحقق من طبيعتها من ناحية، وتحويل المغرب إلى مكب للنفايات الأوروبية من ناحية أخرى، ولا سيما أن الحكومة المغربية أنفقت ملايين الدراهم في المشروع، الذي يضم مكوتين إحداها لفرز النفايات والأخرى لإعادة تدويرها لتكون قابلة للاستعمال، خصوصا أن المغرب يستخدم تقنية حرق النفايات لإنتاج الطاقة بدلا عن الطاقة الأحفورية التقليدية، وخاصة في مصانع الإسمنت الكبرى، وهي تقنية مستخدمة في عدد من بلدان العالم.

إخواني، أخواني المستشارين المحترمين،

إن من أهم المفارقات التي سجلها فريقنا بخصوص قضية ترخيص الحكومة باستيراد النفايات تزامنها مع القرار الحكومي القاضي بحظر استخدام الأكياس البلاستيكية في جميع أنحاء البلاد أو بما يعرف بعملية "زيرو ميكا"، ناهيك على أن المغرب كان مقبلا آنذاك على استضافة قمة المناخ «COP22» بمدينة مراكش، علما أن هذه الواقعة ليست الأولى من نوعها، حيث سبق لعدد من الجمعيات أن تصدّت لشحنات أخرى من العجلات، استقدمت من إحدى الدول الأوروبية من أجل إحراقها في معامل للإسمنت.

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار، ومن منطلق مسؤوليتنا، والثقة التي وضعها فينا المواطنون المغاربة، لا يمكن إلا أن نصطف في صف الأصوات المنددة بهذه العملية التي تتهين المواطن المغربي وتهين المقولة الوطنية، ففي فريقنا دائما نستحضر مقولة "عندما يحضر المنطق يخلق النقاش"، إذ لا يمكن أن نسمح بتحويل المغرب إلى "مزبلة للأوروبيين". والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاومة المغرب، إذن ستقدم المداخلة مكتوبة.

الكلمة للفريق الاشتراكي.

والتي تحدد تدابير وشروط استيراد النفايات قصد استخدامها كوقود في أفران مصانع الإسمنت، والتي يجب أن تكون مزودة بالصفاء التي تحد من الإنبعاثات الغازية في الغلاف الجوي، وأهمزة لقياس الكمية التي يتم انبعاثها. علاوة على ذلك، فإن عملية الاستيراد المذكورة تمت تحت إشراف ومراقبة وتتنع السلطات المختصة ببلد المنشأ (إيطاليا) والسلطات المغربية باعتبارها البلد المستقبل لهذه النفايات، طبقا لما هو منصوص عليه في اتفاقية بازل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

وننتقل إلى كلمة فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة،

إخواني المستشارين المحترمين،

يشرفني اليوم أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار في مناقشة تقرير اللجنة النيابية لتقضي الحقائق حول ترخيص الحكومة باستيراد النفايات.

في البداية، لا بد أن ننوه بعمل هذه اللجنة النيابية التي هيأت لنا هذا التقرير الهام والموضوعي، والذي جاء نتاج عمل جبار، قامت به هذه اللجنة التي أتقدم بالمناسبة باسم فريق التجمع الوطني للأحرار بتهنئة رئيسها، وإلى كافة أعضاء اللجنة وأطرها الذين سهروا على إعداده، هذا الإنجاز التشريعي الهام يعتبر قيمة نوعية ومنتوجا يضاف إلى حصيلة عملنا التشريعي والبرلماني بشكل عام، خاصة وأنه تناول موضوعا أثار جدلا واسعا، وأسأل الكثير من المداد، وأشعل وسائل التواصل الاجتماعي.

السيد الرئيس،

إن قضية استيراد المغرب نحو 2500 طن من النفايات الإيطالية، والتي تفجرت حوالي سنتين من الآن، بعدما تم كشف وصول سفينة إيطالية إلى ميناء الحرف الأصفر في مدينة الجديدة، وهي تحمل أطنانا من بقايا العجلات المطاطية والمواد البلاستيكية، لأجل استخدامها في توليد الطاقة، لم تعد قضية فئة معينة أو شريحة بعينها، بل صارت قضية كل المغاربة بدون استثناء، بعدما دخلت على الخط منظمات المجتمع المدني، والمركز الجهوي للبيئة والتنمية المستدامة الذي دق ناقوس الخطر من معالجة هذه النفايات الأوروبية الخطيرة والضارة بالبيئة على الأراضي المغربية.

لقد أكدت الأبحاث أن حرق هذه المواد السامة سيتسبب في إلحاق الضرر بالإنسان والحيوان والنبات، وسيؤدي إلى ظهور العديد من الأمراض الخطيرة والمزمنة وإصابة المتضررين بتشوهات خلقية وعاهات مستديمة، ما حدا بمنظمات مدنية ومعارضين ومواطنين مغاربة إلى صياغة

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني اليوم أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي من أجل مناقشة تقرير لجنة تقصي الحقائق حول موضوع ترخيص الحكومة باستيراد النفايات، وفي البداية لا بد لي أن أذكر بأن إنشاء لجنة تقصي الحقائق من شأنها أن تخلق دينامية إيجابية داخل مؤسسة البرلمان، كما أضم صوتي إلى باقي زملائي الذين تدخلوا قبلي، وأقول بأن خلاصات وتوصيات ما انتهت إليه اللجنة لا ينبغي أن تذهب أدراج الرياح.

السيد الرئيس،

الموضوع الذي باشرته لجنة تقصي الحقائق أثار جدلا واسعا من طرف منظمات المجتمع المدني، التي عبرت عن استيائها ورفضها في تحويل المغرب إلى مكب للنفايات الأوربية الضارة بالبيئة، وذلك عندما سمحت الحكومة السابقة باستقدام النفايات الإيطالية بحجة أنها ذات فعالية وأنها تشكل بدائل صناعية، ليتحول النقاش إلى البرلمان المغربي الذي قرر مجلس المستشارين أن يمارس حقه في المتابعة من خلال إنشاء لجنة تقصي الحقائق الخاصة بهذا الموضوع.

عموما أقول، السيد الرئيس، بأن الترخيص باستيراد النفايات الإيطالية خلف ردود أفعال وانتقادات كبيرة من طرف المغاربة، والحكومة السابقة اكتفت فقط بإصدار بلاغات شفوية، التي دافعت فيها عن استيراد نفايات (RDF) الإيطالية وأن العملية تمت وفق المعايير القانونية والبيئية الدولية، لكن حسب بعض الخبراء فهذا النوع من النفايات أو "الوقود المستخلص من المواد الصلبة" يتم تقديمها على أنها طاقة بديلة، وفي الحقيقة هي نوع من نفايات عند إحراقها تنجم عنها نتائج وخيمة على بيئتنا.

الفريق الاشتراكي فيما يتعلق بخلاصات اللجنة، فإنه يؤكدها ولا فائدة من تكرار مضامينها على المجلس المقرر.

ولكن نحن كفريق سجلنا بعدما توصلنا بالتقرير الكتابي التي تليت على مسامعنا البارحة مقتطفات منه، نسجل بعض الملاحظات التي ارتأينا أنه من واجبنا أن نطرحها على أنظار المجلس المقرر.

المؤاخذة الأولى، وهي نؤاخذ بموجبها وزارة البيئة على تقديمها وثائق بلغتين غير قابلتين للاستثمار (وهي اللغة الإيطالية والانجليزية) لضعف الإمكانيات، كما سبقتني إلى هاته الملاحظة الزميل من قبلي عند تناوله الكلمة؛

الملاحظة الثانية هي حجب تقرير وزارة الداخلية فيما يخص هذه الواقعة، وبالمناسبة نلتمس من وزارة الداخلية أن تبادر للإعلان عن نتائج هذا التقرير، كحق في الوصول إلى المعلومة؛

الملاحظة الثالثة أنه لم يتم اللجوء إلى المختبرات المعتمدة ك (LPEE) مثلا لتحليل عينات من هذه النفايات المستوردة، ومع ذلك يقر الشهود

بأنها غير مضرّة؛

الملاحظة الرابعة، الغموض الذي يطال رخص الاستيراد والتصدير والعبور، لأن هناك تداخل ديال مجموعة من الجهات فيما يتعلق بمنح هذه الرخص، مما تعذر على اللجنة أن تحدد المسؤولية؛

خامسا، لاحظنا بأن هناك غياب نص تنظيمي ينظم عملية استيراد نفايات (RDF) وأيضا عدم إصدار قانون متكامل ينظم القطاع الغير المهيكل في مجال تجميع النفايات وهذه إشكالية أخرى.

أضم صوتي إلى الفريق الأخرى التي تساءلت عن مآل الباقي، اللي هو 340.000 طن من النفايات الخطيرة والتي تبقى في المغرب غير مستعملة، إذن اللجنة تتساءل حول مصير هذه الكمية المهولة، كيف يتم إحراقها؟ ومن هي الجهة المسؤولة عن هذا الأمر؟

إلى جانب هذه الملاحظات، السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، لا بد أن أثير الانتباه إلى أن الشهود المستمع إليهم لم يستطيعوا الإجابة على مجموعة من التساؤلات التي تفضلت بإلقائها السيدات وتفضلت بإلقائها السادة المستشارين، أعضاء اللجنة، وهي:

- الحق في الولوج إلى المعلومة البيئية ببلادنا؛

- كيفية تفعيل الحق الدستوري في بيئة سليمة ببلادنا؛

- إلى أي حد تم احترام اتفاقية "بازل" من طرف إيطاليا والمغرب؟

- العدد الحقيقي لمطرح النفايات ببلادنا؟

- دور الشرطة البيئية؟

- إلى آخره من الأسئلة.

السيد الرئيس،

كقول بأن الأمر يتعلق بأسئلة حقيقية مقنعة، لنؤكد كفريق اشتراكي على أن مناسبة تقديم هذا التقرير تدفعنا إلى المطالبة ب:

- التسريع باستكمال المنظومة التشريعية الوطنية ذات الصلة بتدبير النفايات؛

- ملاءمة المعايير الوطنية مع المعايير الدولية؛

- تقوية آليات المراقبة؛

- تعزيز تدابير الإخبار والتواصل والتوعية بالمخاطر الناجمة عن بعض الأنشطة الصناعية الملوثة.

ولا يسعني في نهاية تدخلتي إلا أن أنوه بعمل اللجنة الذي أنجزته، كما نسجل موقفنا الرامي إلى تبني جملة وتفصيلا كل توصيات الصادرة عن اللجنة البرلمانية ولا ينبغي أن تذهب نتائجها أدراج الرياح مرة ثانية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا كذلك.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

إصدار التراخيص، ومعنى ذلك أن اللجوء إلى هذه المؤسسة الوطنية ليس ضروريا قبل إصدار تراخيص الاستيراد التي تمنحها كل من الوزارة الوصية على قطاع البيئة والوزارة المكلفة بالتجارة الخارجية (وزارة الصناعة والتجارة)، وهذا الأمر يشكل في حد ذاته استهتارا ما بعده استهتار بسلامة المواطنين وبيئتهم.

ومناسبة حديثنا هنا عن وزارة التجارة والصناعة للتأكيد على أن استيراد النفايات لا ينحصر فقط عن العجلات المطاطية المستعملة، بل هناك نفايات أخرى من قبيل متلاشيات بعض المعادن والبلاستيك والنسيج الإسفنجي إلى غير ذلك، وهي كلها مواد يمكن أن تكون محملة بمكونات مشعة أو سامة، ويجب إخضاعها للتحليل المسبقة قبل ولوجها إلى المغرب.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون،

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، نعبر كذلك عن استغرابنا عن عدم تمكن لجنة تقصي الحقائق حول ترخيص الحكومة باستيراد النفايات من نتائج التقرير الذي أعدته وزارة الداخلية بخصوص شحنة النفايات الإيطالية، لأن هذا التقرير كان سيساعد اللجنة على بعض التساؤلات الحارقة التي يطرحها المواطنون بخصوص شحنة النفايات الإيطالية التي مازالت مودعة في مكان غير مؤهل لحماية الفرشة المائية والهواء، ونحن متأكدون في فريقنا أنه لو اتخذ قرار إرجاع الشحنة إلى مصدرها فإن السلطات الإيطالية ستفرض رفضا قاطعا دخول أراضيها لنفس الأسباب التي جعلتها تتخلص منها.

وختاماً، فإننا في الاتحاد المغربي للشغل نؤكد على ضرورة تنزيل التوصيات التي خلصت إليها لجنة تقصي الحقائق حول ترخيص الحكومة باستيراد النفايات، وعلى رأسها:

- تمكين المختبر الوطني للدراسات ورصد التلوث من كل الإمكانيات المادية والبشرية حتى يتسنى له القيام بالمهام التي أنشئ من أجلها على أحسن وجه وبمختلف ربوع المملكة؛
- تمكين الشرطة البيئية من الإمكانيات المادية والبشرية ومن حمايتها أثناء ممارستها لعملها؛
- العناية بالعاملين بالقطاع غير المنظم في مجال تجميع النفايات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيدة المستشارة، شكرا.

الكلمة للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

نتنمنا التوصيات تكون ضمن المداخلة ديالكم اللي ترفق بمدخلات باقي الفرق.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء اليحيوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة والسيدات المستشارون المحترمون،

يشرفني في البداية أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل لمناقشة تقرير لجنة تقصي الحقائق حول موضوع ترخيص الحكومة باستيراد النفايات.

وقبل ذلك أتقدم بالشكر لجميع أعضاء وعضوات لجنة تقصي الحقائق وكذا إلى الطاقم الإداري الذي لم ييخل وبندل حمدا كبيرا في إخراج هذا التقرير وفي متابعة ومواكبة جميع جلسات الاستماع.

فالكل يعلم ما أثاره موضوع استيراد النفايات من موجة غضب من طرف الرأي العام الوطني نظرا لخطورتها على الإنسان والحيوان والغطاء النباتي والفرشة المائية، وكذلك لكونها تشكل استهتارا بكرامة الإنسان المغربي الغيور على سلامة بيئة بلاده، والذي يحرص على ألا تكون بلاده مطرحة لنفايات الدول الأخرى.

هذه النفايات يمكن أن تتضاعف خطورتها أكثر من باقي الملوثات الأخرى كالفيول والفحم الحجري في حالة غياب تدابير تشريعية صارمة والكفاءات التقنية اللازمة لتحليل مخاطرها، وقد أبان التقرير الذي بين أيدينا عن العديد من الثغرات التي يمكن استغلالها من طرف بعض الفاعلين الصناعيين المهووسين بالربح على حساب سلامة الإنسان والبيئة واللجوء المكثف للنفايات لتعويض الطاقة الأحفورية والكهربائية.

كما أن التقرير كشف عن وجود كميات هائلة من النفايات الخطرة التي ينتجها المغرب ويجهل مصيرها، والتي تصل إلى 340 ألف طن من ضمنها 40 ألف طن من زيوت الرادياتور (PCB) كما أن هذه الـ 340 ألف طن لا يصدر منها المغرب سنويا إلا 17 ألف، في حين يجهل الباقي أين يصرف وكيف يعمل به.

وفي هذا الإطار فإن فريق الاتحاد المغربي للشغل يعبر عن استغرابه لعدم نشر المرسوم 2.14.505 المؤطر لعملية استيراد النفايات بالجريدة الرسمية رغم مصادقة الحكومة عليه، ويتساءل عن خلفيات ذلك وعن مدى تماشي مع اتفاقية بازل التي يعتبر المغرب أحد الموقعين عليها، وكيف يمكن للوزارة الوصية أن ترخص باستيراد نفايات قد تشكل خطرا على صحة المواطنين والبيئة، في ظل غياب تشريع مؤطر لهذه العملية لأن المرسوم المذكور سيظل مجرد مشروع غير قابل للتطبيق طالما لم يتم نشره بالجريدة الرسمية وإطلاع الرأي العام الوطني والدولي عليه.

لذلك فإن فضيحة استيراد النفايات الإيطالية تمت خارج القانون ومسؤولية العبث بسلامة المواطنين والبيئة تقع هنا على عاتق الحكومة.

علاوة على ذلك، كيف يمكن لنا أن نقف على حقيقة خطورة النفايات من عددها طالما أن المختبر العمومي للدراسات والأبحاث كمؤسسة تقنية ومرجعية وطنية لم يتلق أي طلب إجراء بحث من قبل الوزارة الوصية قبل

عبارات غامضة مثل إفادة المستجوبين، وهو الأمر الذي جعل التقرير لا يستجيب لشروط التقصي عن الحقائق، ولا يمكن اعتماد الإفادات الواردة فيها ولا حتى على خلاصاته، لأن اللجنة لم تكشف عن هوية وطبيعة المستجوبين.

أكتفي بهذا القدر مؤكداً أن ملاحظة فريقنا على مضامين التقرير لا تدخل في باب التبخيس، بل كان هناك عمل جبار وكبير لكل السادة أعضاء اللجنة ورتاسة اللجنة والموظفين، لكن طموحنا إلى تفعيل وتنزيل سليم لآليات المراقبة المتاحة دستوريا لهذه المؤسسة، جعلنا نراهن على لجان تقصي الحقائق ليست مطلوبة لانها بل مطلوب الكشف عن الحقائق وتحديد المسؤوليات كالية ليس فقط للرقابة بل للحكامة البرلمانية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة زملائي الكرام.

مثير للدهشة أننا كنا نقشو تقرير اللجنة تقصي الحقائق التي اشتغلنا عليها قرابة 7 أشهر أمام عدد محدود، وبالتالي كنتعتقد بأن البرمجة التي وقعت فيها الموضوعين الاثنيين ماشي فبلاصتها.

على أي ما غاديش نعاود نرجع للأشياء الكثيرة التي قالوها زملائي من قبل، ولكن غادي نركز على واحد المجموعة ديال الأمور التي احنا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بان لينا أننا من الضروري نركزو عليها.

أولا، أن الخلاصة الأولى أن المغرب يستورد النفايات من 2003، ماشي شيء جديد، وبدا بالعجلات المطاطية المقطعة، ولكن كيستورد واحد المجموعة ديال النفايات منها متلاشيات الحديد والنحاس، بقايا النسيج من أثواب وغيرها، وبالتالي كيصنفها ضمن النفايات غير الخطيرة رغم أن في 2003 ما كانش المرسوم المنظم لاستيراد هذه النفايات أولا المرسوم المنظم لتحديد هوية أو طبيعة هذه النفايات للأسف، ولكن المغرب كان كيستوردها، واحنا ما كنعرفوش للأسف واش هاذ المواد هل هي غير خطيرة فعلا أو خطيرة لأننا ما كنعرفوش ما عندناش الإمكانيات التقنية اللازمة لتحديد واش خطيرة فيها مواد سامة، فيها مواد مشعة، فيها مواد كيميائية أو غيرها.

ثانيا، مادة (RDF) التي يقال عنها أنها مادة ديال وقود بديل، وتستعمل عالميا كوقود بديل، للأسف كين خلاف حولها في المحافل العلمية الدولية، ماشي بالضرورة ما عندهاش أضرار عند حرقها في المصانع، ولما خاص الإحراق ديالها في المصانع كيخص مواصفات محددة، على رأسها أن

المستشارة السيدة عائشة ايتعلا:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أنشرف فيالبدية بالتدخل باسم الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي في مناقشة مشروع تقرير لجنة تقصي الحقائق حول ترخيص الحكومة باستيراد النفايات، مذكرا أن الفريق لم يتوصل بالتقرير إلا يوم أمس، بعد جلسة الاستماع إلى التقرير، وهو الأمر الذي لم يترك لنا الوقت الكافي للاطلاع على مضامينه وتحليلها ومقارنتها وتحديد المواقف بشأنها، لكن كما يقول المثل ما لا يؤخذ كله لا يترك بعضه، مراعاة للضغط الزمني ولاختتام الدورة الحالية، لكن لا بد من التسجيل أنه من غير المعقول أن تنجز اللجنة عملها في شهور وبمجهودات كبيرة وتضحيات كل أعضائها منذ تشكيل اللجنة في 15 يوليوز 2016 منذ عقدها لأول اجتماع في 27 دجنبر 2017، هذا المجهود الزمني الكبير والعمل المكثف نقول أن الواجب إعطاء ومنح الوقت الكافي للفرق قصد الإطلاع على مضامين هذا التقرير، فالغاية من هذا التمرين الديمقراطي والغاية من تفعيل آلية لجان تقصي الحقائق دستوريا ليس هو ذاتها، لكن الجهات الإعلامية والتراكم الكمي للحصيلة بقدر ما هو تمكين البرلمان من آليات مراقبة دستورية تمكنه من التحقيق في ملفات وقضايا لها آثارها ووقعها على الحكامة.

ومن باب تنزيه كلام العقلاء عن العبث، فإننا في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي كنا من بين الموقعين على تشكيل لجنة تقصي الحقائق حول ترخيص الحكومة باستيراد النفايات.

وإيماننا منا بأن المؤسسات التشريعية فوق منطق التهافت على الإشاعات التي يجر لها الإعلام والرأي العام بدوافع غامضة، ولا تكون قائمة على أساس واقعية وموضوعية، ولأجل الإنصاف والبحث عن الحقيقة والكشف عنها، كان من الضروري تشكيل هذه اللجنة للكشف عن الحقيقة، ولقد جاءت مضامين التقرير وبعد شهور من العمل الجاد والمسؤول لأعضاء اللجنة بتقرير يؤكد أن ترخيص الحكومة لاستيراد النفايات مثير للسؤال، لم يستطع التقرير تحديد أي مسؤولية لأي جهة، ولم تتمكن من الجواب الواضح عن مدى قانونية هذا الاستيراد، مكنتها بخلاصات عامة تتعلق بالتدبير العمومي للتخلص من النفايات المحلية والمستوردة.

ونحن كنا نطلع إلى إصلاحات أقوى ليس لإدانة هذا الطرف أو ذاك، ولكن لاطلاع الرأي العام على حقيقة الأمور وعن الآثار والخلفات لهذه النفايات ومدى خطورتها على حياة الناس، كما تم الترويج لذلك في أوساط الإعلام والرأي العام.

وقبل أن أختتم هناك ملاحظة أساسية وجوهية على هذا التقرير، حيث لم يتم الكشف عن طبيعة المستجوبين وعن هويتهم وتدوين إسهاداتهم وتصريحاتهم، وهو الأمر الذي جعل التقرير مفقدا للمصداقية باعتداه على

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لمجموعة العمل التقديمي.

في الوجبة، كون درتوا تقرير حينه بالوجبة، اللي أصبت فيه بتسم ونديرو بحث، ونشوفو.. لا، لا، لا. كان كايخصكم تديروا تقرير وتديروا شكاية وتم المتابعة، تتم المتابعة ديال شكون المسؤول، شكون المسؤول، والشواهد الطبية ونضبطو الأمور.

أما نجيو حتى لانا با وتقولو أودي أصبت بتسم، كنظن هذا تحميل المسؤولية زعما اللي هو ماشي فحلوه، ولكن فيما يتعلق بالتوقيت والتوزيع الزمني، هذا تم الاتفاق عليه في ندوة الرؤساء اللي مفروض كيحضرو فيها جميع الممثلين ديال الفرق والمجموعات. شكرا، ومعذرة السيد أعمو على تأخيرك.

المستشار السيد عبد الطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة،

بمناسبة مبادرة البرلمان للجنة تقصي الحقائق في موضوع النفايات على إثر الضجة التي عرفها المغرب إثر استيراد مجموعة من النفايات من إيطاليا لأغراض المعالجة ولتوفير الطاقة البديلة، يكون هذا السبب في مسألتين أساسيتين.

الأولى للاطلاع وللوقوف على ما إذا كان استيراد النفايات تحترم فيه الشروط الموضوعية والشكلية من أجل ضمان سلامة صحة المواطن وسلامة البيئة.

المسألة الثانية ما إذا كانت المواد المستوردة مضرّة بالصحة ومضرّة بالبيئة؟

قامت اللجنة بمهمتها بشكل كامل ونحيبها وثن عملها، كانت أيضا مناسبة وهذا ما قامت به اللجنة بفتح الحوار في انتظار موضوع حماية البيئة باعتباره أساس التنمية ونحن نقترح جدوى حوار وطني في هذا الإطار، خصوصا وأنا بصدد التفكير في نموذج تموي جديد لا تصوره إذا لم يكن معايير البيئة متوفرة في هذا النموذج.

ثانيا استعمال الوقود البديل أصبح يطرح نفسه بإلحاح على المغرب باعتباره دولة غير بترولية ولا بد أن نستعمل كل الطاقات البديلة لحل مشاكل استيراد الطاقة.

فلذلك اللجوء إلى الوقود عن طريق هذه الإمكانيات أصبح شيء مرغوب فيه، اللجنة توقفت عند الحقائق التالية:

الحقيقة الأولى، تتجلى في كون النفايات المستوردة وهذا قالتو من إيطاليا، تمت وفق جميع الشروط القانونية الدولية والوطنية أثناء عملية الاستيراد، أجابت هنا وطمأنت الرأي العام في هذا الموضوع.

درجة الحرارة خصها تفوق 2000 درجة سلسوس، للأسف ما كانش حتى شي فرن من الأفران ديالنا اللي تتوفر على هاذ الدرجة، كان اللي تيتحدث، كان حتى تضارب المعطيات فيما يخص درجة الحرارة اللي تتوفر عليها هاذ المصانع، واش 1400، 1500، 850، إذن كاي واحد المجموعة ديال التضارب في المعطيات، وبالتالي تحديد المسؤوليات، أنا تنشوف بأن ما بقاش لي الوقت للأسف.

تحديد المسؤوليات في هاذ المسألة هاذي كان صعب، خاصة فيما يتعلق بمراقبة جودة الهواء، ما عرفناش احنا واش المختبر الوطني تابع للقطاع واش تيدير شي حاجة، ما عرفناش واش (LPEE) اللي كيدير شي حاجة، ما عرفناش اللي مكلف بهاذ الموضوع هذا، وبالتالي عندنا إشكالية حقيقية في تحديد المسؤوليات.

كاي أيضا عندنا الإشكالية ديال التقرير حول الشحنة ديال (RDF) اللي استوردها المغرب في 2016، التقرير ديال اللجنة اللي ترأسها الداخلية لم تتوصل به، رغم إلحاحنا في اللجنة على أن توافينا الوزارة المعنية بهاذ الموضوع، ولكن للأسف، ما فهمناش علاش تعاملوا معنا في هذا النطاق ما كانش يعني لائق - إلى قدينا نقولو هاذ الكلام هذا - وبالتالي كان من المفروض أننا نطبّق القانون في هاذ الموضوع لأن القانون التنظيمي للجان تقصي الحقائق واضح.

كاي أيضا الإشكالية ديال، في هاذ الشيء ديال المراقبة، كاي إشكالية تملص الحكومة أو الدولة والاتجاه اللي ماشي في إطار أنها تفوت هاذ الخدمات العمومية للخواص والمؤسسات العمومية ما صححش، وهنا في هاذ القضية ديال البيئة تيبين بأن صحة المواطن في خطر لأن تنشوفو المختبر (LPEE) مؤسسة عمومية، ولكن تيشغل بفكر تجاري، تطلبوا منو الإسمنتين واحد المجموعة ديال المعايير، تيديرها في الوقت اللي تيبغيوا هما اللي تيجددوا لو تيقولوا لو بناء على تصريحاتهم أشنو هو الوقود اللي تيستعمل، يعني ما تيدخلوش حتى يتأكدوا من نوعية الوقود المستعمل، وبالتالي يجب أن تتحمل الحكومة مسؤوليتها في حماية بيئة المواطنين وصحة المواطنين.

شكرا السيد الرئيس.

ولكن دبا في الحقيقة راه ما شي معقولة هاذ القضية ديال توزيع التوقيت، لأن في هاذ اللجنة هاذي لأن كنت عضو فيها، أنا والأستاذة اليحيوي، كنا في جميع الاجتماعات، وبالتالي عندنا الكثير ما يقال، وأصيبت هي بمرض من جراء المهمة الاستطلاعية اللي دارت وأصبت بتسم غذائي من جراء الوجبة اللي وفرتها لنا كجلس في نهاية الأسبوع اللي فات.

وشكرا.

من هذا القبيل هذا، ما هي الجهود والمتطلبات التي تتطلب من أجل القيام بهذا العمل.

فشكرا لهم باسمكم جميعا.

ورفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المكتوبة المسلمة للرئاسة:

أولا، مناقشة تقرير لجنة تقصي الحقائق حول المكتب الوطني المغربي للسياحة:

1- مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس المحترم،

يشرفني ونحن نقاش اليوم تقرير لجنة تقصي الحقائق حول المكتب الوطني المغربي للسياحة أن أعبّر لكم باسم فريق الأصالة والمعاصرة عن شكرنا وتقديرنا لكل الجهود المبذولة من قبل أعضاء اللجنة وطاقمها الإداري الذين سهروا على إعداد هذا التقرير القيم المعروض على أظنارنا اليوم.

وقبل الخوض في مضامين التقرير، نود بداية أن نتطرق لبعض الملاحظات التي يبدو لنا من الواجب إثارتها، تتعلق بالأهمية التي تكتسبها هذه المحطة في إطار تنزيل مقتضيات دستور 2011 الذي أفرد مقتضيات في غاية الأهمية في مجال تفعيل الدور الرقابي للمؤسسة البرلمانية وإعطائها صلاحيات أوسع في مجال مراقبة العمل الحكومي خاصة عبر تيسير عملية تشكيل اللجان النيابية لتقصي الحقائق كآلية لها دور أساسي في تعزيز الحكامة وربط المسؤولية بالمحاسبة وإقرار مبادئ الشفافية وتجسيد البعد الديمقراطي في التسيير العام.

وتعزيزا لدور المؤسسة التشريعية كحاضنة للنقاش العمومي ومتفاعلة مع نبض الشارع، نأمل في فريق الأصالة والمعاصرة، على أن ينصب مستقبلا اختيار مواضيع تستأثر باهتمام الرأي العام الوطني لتكون موضوعا لتشكيل اللجان النيابية لتقصي الحقائق.

السيد الرئيس المحترم،

بالرجوع إلى مضامين التقرير المعروض على أظنارنا اليوم، والذي يهّم إحدى المؤسسات التي تمت المراهنة عليها للقيام بأدوار طلابية في مجال التعريف بالمؤهلات الطبيعية والثقافية والتراثية التي يزخر بها المغرب، وإبراز صورة السياحة الوطنية على مستوى الداخل والخارج، وتحقيق الأهداف المسطرة للنهوض بالسياحة الوطنية كقطاع واعد يشكل قاطرة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

ولست في حاجة للتذكير بأن بلادنا لازالت بعيدة كل البعد من الاستفادة بالشكل المطلوب من إمكاناتها السياحية على الرغم من الجهود التي تم بذلها في هذا القطاع، فالحكومة عاجزة عن تهيئة

المسألة الثانية، توقفت على أن ما تم استيراده من إيطاليا غير مضر بالصحة، ورغم ذلك الحكومة قامت بعمل وقائي بحجز أو تجسيد هذه الكميات المستوردة ولم تستعمل إلى الآن في انتظار التحقيق.

ضعف البنيات والتجهيزات الأساسية عاينته اللجنة وهذا يجب أن يحرك الحكومة من أجل التفاعل الإيجابي من أجل تهيئة البلاد ليكون نموذجيا أو رائدا في مجال تهيئة والبحث عن الطاقات البديلة.

كذلك مطالبون اليوم بمزيد من استعمال النفايات لأننا لا نتوفر عليها.

وقفت اللجنة على شيء يجب أن نسجله ونعتبره شيئا سلبيا، وهو عدم الكشف إلى حد الآن على تقرير قامت به وزارة الداخلية، ونعتبر أن عدم الكشف غير ملائم ويتنافى مع دور لماذا قامت؟ اللهم إذا كانت هناك أسرار الدولة، فهذا موضوع آخر.

المسألة السادسة، لا بد من الإشارة إلى أن هناك مطلب للرفع من قدرات وآليات اشتغال وزارة الطاقة، إمكانياتها المادية والبشرية، لا بد من اشتغال حكومي عام بموضوع لأنه يتجاوز قطاع البيئة وحده ويتعلق بقطاعات مختلفة تحتاج إلى التنسيق والتلاقي في هذا المجال، القطاع الصحي قطاع الاقتصاد وقطاعات أخرى.

فإذ ذلك، نحن نعتبر التقرير الذي تم إعداده إيجابيا، ونحن ندعم ومرتاحين للإجابات التي أتى بها التقرير سواء لنا كبرلمانيين في حاجتنا إلى مراقبة الحكومة، وكذلك بالنسبة للحكومة مفيدا وبالخصوص بالنسبة للرأي العام. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

وأعتقد بأننا وعظما على ما اتخذناه من قرار فيما يتعلق باللجنة الأولى، إذا فكنتظن بأننا متفقون جميعا على نشر التقرير في الجريدة الرسمية للبرلمان كاملا.

وهذا، نكون قد إستوفينا جدول أعمال هذه الجلسة، بالطبع الشكر والتقدير لكل البرلمانيين المناظرين والبرلمانيين المناظلات الذين بقوا معنا لإنجاز هذا العمل والذي وإن كان فيه غياب لبعض السادة والسيدات البرلمانيين إلا أن حضور جميع الفرق وجميع المجموعات والإستماع إلى جميع وجهات النظر، هذا بالطبع يجعلنا نقوم بدورنا كبرلمان بالخصوص من خلال هذه الآلية في رقابة الحكومة.

من جهة أخرى أقول بأن هذا العمل، بالإضافة إلى التقرير الذي سينشر كما قلنا في الجريدة الرسمية للبرلمان، يعتبر مادة خاما للسادة والسيدات البرلمانيين من أجل متابعة الحكومة في كل ما جاء في هذا التقرير عبر الجلسات، سواء عبر جلسات الأسئلة العادية أو عبر جلسات لمسائلة السيد رئيس الحكومة.

لا بد ألا نختم قبل أن نتقدم بالشكر الجزيل للجنة رئيسا ومقررا وأعضاء حقيقة للمجهودات الكبيرة التي بذلوها، ونحن نعلم بأنه عندما يخصص عمل

العناصر المسطرة على مستوى الاستراتيجية، حيث تشمل على عناصر ذات طابع شهولي كعدد العقود المزمع إبرامها مع وكلاء الأسفار على مستوى كل سوق وعدد المعارض التي يتطلع المكتب الحضور فيها وكذا الوسائل التي سيتم اعتمادها على مستوى التواصل المؤسسي.

علاوة على غياب التوازن بين أنشطة التسويق الموجهة إلى المستهلكين (السياح) ووكلاء الأسفار الشركاء والعلاقات العامة والذي يفترض أن يستجيب للمنطق الذي يأخذ بعين الاعتبار هيكل سوق الأسفار على مستوى كل بلد ومدى تثبيت سمعة المغرب كوجهة سياحية وكذا توقعه على صعيد كل سوق.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن التوازن بين مختلف أنشطة التواصل يجب أن يظل قارا على المدى المتوسط على مستوى كل صنف من الأسواق.

وبصرف النظر عن أهمية التدفق السياحي للمغاربة المقيمين بالخارج، يظل المغرب كوجهة سياحية معتمدا بشكل كبير على السوق الأوربي الذي يمثل 84% من السياح الوافدين بين 2010 و 2012، وتساهم السوق الفرنسية لوحدها بنسبة 45% من تدفق السياح الأوروبيين بين سنتي 2000 و 2012.

وتدل هذه النتائج على قصور إستراتيجية النموذج التي ارتكزت أساسا على اعتبارات القرب من الأسواق المصدرة عوض معيار النفقات السياحية.

وقد عرف توزيع السفر في السنوات الأخيرة تحولات مهمة أدت إلى ظهور نموذج جديد للأعمال تتجلى مقوماته في اعتماد التوزيع عبر شبكة الأنترنت والشركات ذات التكلفة المنخفضة وتغير على مستوى سلوك الزبناء. غير أن هذه البيئة الجديدة لتوزيع السفر لم تؤد إلى تغير حقيقي على مستوى تسويق المغرب كوجهة سياحية.

وإذا كان من البديهي أن تسويق وجهة سياحية لا يتم إلا بوجود ربط جوي مستمر، فإن المكتب لم يول اهتماما كافيا للشق الجوي في مخططة الاستراتيجية وذلك رغم أن تطوير الربط الجوي البعيد المدى عبر الدار البيضاء مع اعتماد المواقع ذات التكلفة المنخفضة كقناة للتوزيع كان من بين الأهداف التي سطرها المكتب وهو ما تضمنه تقرير اللجنة الموقرة.

إن قطاعات مهمة من السياحة التي لا يمكن إنكار إمكانياتها كان من الممكن أن تساهم بشكل إيجابي في تحسين الأداء السالف الذكر لو حظيت بالاهتمام اللازم من طرف المكتب ويتعلق الأمر بالمغاربة المقيمين بالخارج والسياحة الداخلية و" سياحة الاجتماعات والحوافز والمؤتمرات والمعارض". السيد الرئيس المحترم،

للأسف فإن المكتب عجز عن تسويق المنتج السياحي وفق المعايير الدولية التي تتبنى أساليب مبتكرة لتعزيز الجاذبية.

فشل المكتب يتجسد كذلك في غياب رؤية واضحة وسياسة مغلقة

الموارد السياحية الوطنية التي تعتبر أبرز نقاط القوة لسياحتنا، إذ تشير الإحصائيات أن المغرب لا يستغل إلا ربع إمكانياته السياحية، فمن أصل 1450 مورد سياحي تتوفر عليه بلادنا يتم استغلال 350 موردا فقط.

كما أن الحكومة والحكومات السابقة للأسف لم تستطع لحد الآن استغلال الموقع الاستراتيجي المتميز لبلادنا وراثتها الطبيعي والحضاري والثقافي وخصوصيات المدن المغربية من أجل تحقيق نقلة نوعية، للقطاع السياحي واستقطاب أكبر عدد من السياح الذين يزورون بلادنا لحد الآن، من خلال تنوع حقيقي للمنتج السياحي الوطني، تنوع يأخذ بعين الاعتبار تحقيق نوع من التوازن بين مختلف المنتجات.

السيد الوزير المحترم،

لقد سبق لنا في فريق الأصالة والمعاصرة أن طالبنا بضرورة نهج سياسة سياحية تأخذ بعين الاعتبار الرفع من القدرة التنافسية للقطاع، من خلال صياغة منتج سياحي يتسم بمزايا تفضيلية وبجودة عالية وكلفة تنافسية وبمقاييس جاذبية، ومجرفية أكبر في آليات وأدوات التدبير طالما أن النشاط السياحي يتطلب تقنيات حديثة للتدبير العقلاني والحكمة الجيدة.

لقد تم الرهان على المكتب الوطني المغربي للسياحة كقاطرة أساسية للنهوض بالصناعة السياحية خاصة التعريف بوجهة المغرب ومؤهلاته الطبيعية وتفعيل الاستراتيجيات والأهداف المسطرة ومن ضمنها رؤية 2020 للسياحة.

غير أن مجموع البرامج والاستراتيجيات التي تم تسطيرها لم تجد طريقها نحو التفعيل وهو ما فوت على بلادنا فرص حقيقية للاصطفاف ضمن الواجهات العالمية الرائدة في المجال السياحي، وهنا بالذات تكمن مسؤولية هذه المؤسسة التي لم تتمكن من الاضطلاع بدورها على الوجه الأمثل مما دفع بالمجلس الأعلى للحسابات إلى إصدار تقرير يتناول بالتشريح مجموع الاختلالات التي عرفتها هذه المؤسسة وهي الملاحظات والخلصات التي يتقاطع في جزء منها مع التقرير الذي نحن بصدد مناقشته اليوم.

من أبرز الملاحظات المسجلة اعتماد المكتب لمخطط تسويق فيما أغفل تحديد مخططات تسويق لكل نوع من الأسواق ذات مواصفات مشتركة، إذ حدد المكتب، وبشكل ملخص فقط مختلف أنشطة التواصل التي ينوي اتخاذها على مستوى كل سوق على حدة. بالإضافة إلى ذلك، يغض المخطط السالف الذكر الطرف عن مخصصات الميزانية الضرورية لتفعيله.

وبالموازاة مع إعادة تصنيف الأسواق المستهدفة، تخلى المكتب عن منطق تخصيص الموارد للأسواق بالنظر لموقعها الاستراتيجي. ولا يخضع إعداد مخططات التسويق والتواصل، على مستوى كل سوق وكذا تخصيص موارد الميزانية لكل مكوناتها، لمعايير موضوعية تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل مجموعة من الأسواق طبقا للتوقع المقرر على مستوى المخطط الاستراتيجي.

أما فيما يتعلق بتفعيل مخططات التسويق فيتضح أنها مجرد استنساخ

ثانياً، مناقشة تقرير لجنة تقصي الحقائق حول ترخيص الحكومة باستيراد النفايات:

1- مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار مناقشة تقرير لجنة تقصي الحقائق حول ترخيص الحكومة باستيراد النفايات، بناء على الضجة التي أثارها عملية استيراد شحنات النفايات من الخارج.

واسمحوا لي بداية أن أؤكد باسم فريق الأصالة والمعاصرة بالعمل المثمر والمجهودات القيمة التي بذلها السادة أعضاء اللجنة التي أشرفت على إعداد هذا التقرير، وما خلصت إليه من استنتاجات وتوصيات صادرة عنها، والتي لامست بشكل جلي معظم والمتابعة المطلوبة الإشكالات والاختلالات التي عرفتها عملية تدبير النفايات، ونزاهن في فريق الأصالة والمعاصرة على أن تخطى خلاصات وتوصيات هذا التقرير بالاهتمام اللازم، وذلك بهدف إعادة النظر في التدبير الحكومي لهذا القطاع الحيوي لما له من خطورة بالغة، بحكم ارتباطه المباشر بسلامة وصحة المواطن المغربي.

وقبل الخوض في مضامين تقرير اللجنة، اسمحوا لي السيد الرئيس أن أبدي الملاحظات التالية:

أولاً: لا بد لنا ونحن بصدد مناقشة هذا الموضوع، أن ننوه بالدور الكبير الذي لعبه المجتمع المدني والرأي العام الوطني في تفجير النقاش حول شحنة النفايات الإيطالية، والتحذير من مخاطرها على البيئة وصحة المواطن، وهو ما يؤكد على حيوية المجتمع المدني المغربي وسرعة تفاعله مع مختلف القضايا ذات البعد الوطني، وحرصه التام على تحقيق المصلحة العامة، وفي نفس الوقت، ننوه كذلك، بيقظة المؤسسة البرلمانية، وتعاظمها الجاد والمسؤول مع مثل هذه القضايا التي تستأثر باهتمام الرأي العام الوطني، وكل ما يتعلق بسلامة وأمن وصحة وسكينة المواطنين والمواطنات.

ثانياً: نشم في فريق الأصالة والمعاصرة، هذه الدينامية الجديدة التي انخرط فيها مجلس المستشارين، وإصراره على ممارسة كل وظائفه، انسجاماً مع ما تتيحه الوثيقة الدستورية خاصة في ما يتعلق بتفعيل اللجان النيابية لتقصي الحقائق، كلما دعت الضرورة إلى ذلك، باعتبارها إحدى الآليات الرقابية التي تروم تعزيز أسس الحكامة الجيدة والحد من كل أشكال سوء التسيير والتدبير التي تعرفها بعض القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية.

ثالثاً: لا بد من التأكيد على أن تواتر اللجوء إلى هذه الآلية الرقابية، من شأنه اليوم أن يعطي للمؤسسة التشريعية حيويتها، ويضفي على العمل المؤسساتي الديمقراطي المزيد من الثقة والمصداقية، ويعزز آليات العمل المؤسساتي الديمقراطي، لذلك نأمل في فريق الأصالة والمعاصرة أن لا يكون

لاستثمار كل الإمكانيات والفرص المتاحة سواء ما يتعلق بالسياحة القروية أو تقديم عروض لفائدة الطبقات المتوسطة.

مع الأسف شكل تجاهل السياحة الداخلية، بالرغم من أنها أحد الروافد الأساسية للنهوض بهذا القطاع، إحدى المعوقات الأساسية لتطوير هذا القطاع رغم أنها جاءت ضمن رؤية 2020 التي سطرها المكتب لكن على مستوى التنزيل الفعلي والواقع نرصد فشلاً كبيراً في كسب هذا الرهان الذي يبقى جد متواضع بالمقارنة وحجم التحديات التي يواجهها القطاع السياحي وحجم المنافسة المحتدمة مع باقي الوجهات.

أيضاً من بين أوجه القصور التي طبعت عمل المكتب عدم نجاعة برنامج كنوز بلادي وفشله في استقطاب مغاربة العالم من خلال تقديم منتج سياحي يراعي احتياجاتهم ورغباتهم وهو ما فوت أيضاً فرصاً حقيقية كان من الأجدر استثمارها بالشكل الأمثل لتعزيز وجهة المغرب السياحية.

السيد الرئيس المحترم

لا يمكننا الحديث عن الاختلالات التي طبعت عملت المكتب بمعزل عن الإشكالات الكبرى المرتبطة بغياب الانسجام والالتقائية في السياسات العمومية بين مختلف القطاعات الحكومية القطاعات الحكومية التي من المفترض أن تتقاطع جميعها لخدمة كل الاستراتيجيات والبرامج المسطرة في هذا القطاع سواء ما يتعلق بقطاع التجهيز أو النقل بمختلف تفرعاته الطرقي والجوي والبحري، ففي غياب التنسيق بين القطاعات المعنية تبقى كل الاستراتيجيات محدودة الأفق وهو ما يؤثر بشكر سلبي على السياحة الوطنية.

السيد الرئيس المحترم،

لقد آثرنا في فريق الأصالة والمعاصرة الرجوع إلى التقرير الصادر عن المجلس الأعلى للحسابات الذي رصد الاختلالات المذكورة بالموازاة مع تقرير لجنة تقصي الحقائق وعياً منا بأهمية التقارير الصادرة عن مؤسسات الحكامة التي من المفروض أن تشكل ناقوس خطر يجعل الحكومة تتفاعل معه بالجدية المطلوبة، جدية كانت ستغني المجلس عن اللجوء إلى تشكيل لجنة لتقصي الحقائق في موضوع تمت إثارته منذ 2015 لو أن الحكومة اتخذت تدابير ملموسة لتصحيح الاختلالات المرصودة وتفعيل مختلف التوصيات التي رفعها المجلس الأعلى للحسابات.

وهذا دليل واضح على أن الحكومة تعتبر مؤسسات الحكامة مجرد تأثيث للمشهد السياسي الوطني، وليست مؤسسات فاعلة لها دور محوري في تعزيز قيم الشفافية والتخليق وربط المسؤولية بالمحاسبة.

ختاماً نؤكد على ضرورة تحمل الحكومة لمسؤولية السياسية لتجاوز التدبير الارتجالي لهذا القطاع بشكل عام، ودور هذه المؤسسة العمومية بشكل خاص في أفق تجاوز الاختلالات وتفعيل مبادئ الحكامة.

الحكومة بالمؤسسة البرلمانية أكثر منه محاولة عرقلة عمل اللجنة، وربما والله وأعلم التستر عن حقائق أكثر خطورة مما توصلت إليه اللجنة خلال عملها، وهذا يعكس بالواضح لا مسؤولية الحكومة.

السيد الرئيس،

استنادا إلى تقرير اللجنة، وانطلاقا من مضامين التصريحات والشهادات التي استمعت إليها اللجنة، يبدو أن الحكومة المغربية لا تتعامل بالحزم المطلوب في استقبال هذه النفايات، وأنها لا تستحضر المخاطر التي تسببها العديد من النفايات المستوردة، وفي اعتقادنا أن ما أثار ضجة حول شحنة النفايات الإيطالية، ليس فقط احتمال احتوائها على مواد من شأنها أن تشكل خطرا على صحة المواطنين وعلى السلامة البيئية للبلاد، وتهديد مستقبل الأجيال القادمة. بل كذلك كيف تتساهل الحكومة المغربية في استقبال هذه النفايات، في الوقت الذي تلجأ فيه الدول التي تحترم نفسها، وتهتم بصحة مواطنيها إلى تصديرها إلى خارج حدودها، خاصة الخطيرة منها، لكونها تؤثر سلبا على البيئة، وأن معالجتها تتطلب تكلفة مالية كبيرة.

ومن بين النقاط البالغة الأهمية التي استوقفنا كذلك والمثيرة للاستغراب، ما جاء في الصفحة 22 من التقرير، كون المغرب بدأ في استيراد العجلات المطاطية المقطعة منذ سنة 2003، في حين أن استيراد نفايات (RDF) كطاقة بديلة انطلق سنة 2012، رغم غياب نص تنظيمي يوطر هذه العملية، هذا ما جاء على لسان أحد المستمع إليهم والذي عززه بوثيقة، وهذه في نظرنا فضيحة كبيرة، كيف تستورد الحكومة نفايات دون وجود أي نص تنظيمي؟ هذا عمل خطير وخارج القانون، ونعتبر في فريق الأصالة والمعاصرة أن عمليات استيراد النفايات بدون نص تنظيمي هي في حد ذاتها جريمة في حق الوطن والمواطنين والمؤسسات، تستوجب المحاسبة وتحمل المسؤولية المباشرة ليس فقط للقطاع المعني بل للحكومة برمتها.

جاء أيضا في نفس الصفحة أن المغرب ينتج 6 مليون طن من النفايات الصلبة سنويا، منها 340 ألف طن من النفايات الخطرة، والغريب أن لا أحد يعلم مالها ولا مكان حرقها أو طمرها، علما أن المستمع إليه يؤكد أن 17 ألف طن فقط هو الذي يصدر عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات، وهذا ما يدعونا إلى السؤال، حول مال الباقي من هذا النوع من النفايات؟ نقطة أخرى نراها غير مفهومة بتاتا، تتعلق برفض الحكومة للجوء إلى المختبرات المعتمدة من أجل التأكد من سلامة الشحنة المستوردة، فحسب ما أكده بعض مسؤولي المختبر العمومي للدراسات والأبحاث (LPEE) فالحكومة لا تلتزم بذلك، وهذا ما تضمنته الصفحة 24 من التقرير، إذ نفى بعض المسؤولين المستمع إليهم تلقي المركز لأي طلب إجراء بحث من الوزارة الوصية، أليس هذا استهتار بصحة المواطنين وسلامة بيئتهم؟

وعلاقة بمعامل الإسمنت والتي تعتبر صاحبة طلب استيراد شحنة النفايات، فقد أكد أحد ممثلي المهنيين بها، أن العامل غير مؤهلة، كما أكد

إعمال هذه الآلية هدفا في حد ذاته، بقدر ما ينبغي أن تكون أداة لوضع الأصعب على كل الاختلالات والتجاوزات التي قد تطال العديد من القطاعات والإدارات و المؤسسات العمومية، و تفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة كمبدأ أساسي نصت عليه الوثيقة الدستورية.

نقول هذا و نحن نستحضر التجارب السابقة في مجال اللجان النيابية لتقصي الحقائق التي اكتفت بعرض تقاريرها و مناقشتها، دون أدنى متابعة أو تفعيل لتوصياتها، و بقي المسؤولون عن الاختلالات بعيدين عن كل مساءلة أو محاسبة، فما الفائدة إذن من هذه الآلية الرقابية إذا لم تستهدف في المحصلة تكريس ثقافة المحاسبة والمساءلة و هي مسؤولية يتقاسمها العديد من المتدخلين.

السيد الرئيس،

بما أننا اليوم بصدد إعمال إحدى الآليات الرقابية البالغة الأهمية، كنا نأمل تمكيننا كفريق برلمانية من المدة الكافية للاطلاع على التقرير ودراسته دراسة متأنية للوقوف على كافة الوقائع والاختلالات التي توصل إليها أعضاء اللجنة الموقرة، فمن الصعب أن نتداول في مضمون تقرير بهذا الحجم السياسي وليس الكمي في حيز زمني ضيق وغير كافي من أجل التدقيق في خلاصاته وتوصياته، وكما تعلمون أننا لم نتوصل بالتقرير إلا مساء يوم أمس، عقب تقديمه بعد الجلسة الأسبوعية.

ومع ذلك، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة، نسجل في البداية أن اللجنة كانت جد موفقة في المنهجية التي اعتمدها خلال تقصيا للوقائع وتحليلها للوقائع المتعلقة بهذا الملف، حيث عملت على الجمع بين استقراء جميع النصوص القانونية المرتبطة بالموضوع، بدءا من التشريع الدولي المتمثل في الاتفاقيات الدولية والقوانين المؤطرة لاستيراد النفايات، مروراً بالقوانين الوطنية، وصولاً إلى الوثائق والدراسات والتقارير المنجزة، فضلا عن الزيارات الاستطلاعية والاستماع لكل الأطراف المتدخلة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر في القضية موضوع التحقيق، وهذا ما جعل السيدات والسادة أعضاء اللجنة يبذلون مجهودا استثنائيا لموافاتنا بهذا التقرير الهام، على الرغم من الصعوبات الكثيرة التي اعترضتهم.

في هذا الصدد لا يسعنا في فريق الأصالة والمعاصرة، إلا أن نعبر عن استيائنا، من إصرار الحكومة وتماديها في الاستخفاف بالأدوار الرقابية التي يضطلع بها البرلمان بصفة عامة، حيث حاولت جاهدة، كما ورد في التقرير، عرقلة عمل اللجنة بكل السبل للحيلولة دون الوصول إلى الحقيقة الكاملة، مما يؤكد وجود اختلالات جمة في تسيير وتدبير هذا القطاع.

فما معنى أن تمتنع الجهات الحكومية المعنية عن توفير الترجمة للوثائق المتوصل بها والمكتوبة باللغة الإنجليزية والإيطالية؟ كما أبرز ذلك التقرير، وما معنى أن تمتنع وزارة الداخلية عن تزويد اللجنة بالتقرير المنجز بخصوص شحنة النفايات الإيطالية؟

اسمحوا لي السيد الرئيس، هذا له تفسير واحد، هو استخفاف

لذلك فالحكومة مطالبة اليوم بأن تتحلى بروح المسؤولية، وتخطب المغاربة بكل صدق وصراحة، فمسؤوليتها في هذا الملف بعد تقرير اللجنة أصبحت واضحة وثابتة، وهو ما يستوجب الدفع بخلاصات وتوصيات هذا التقرير إلى أبعد مدى لترتيب المسؤولية انسجاماً مع مقتضيات الفصل 67 من الدستور.

2- مداخلة الفريق الحركي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر في إطار مناقشة، تقرير اللجنة النيابية لتقصي الحقائق حول ترخيص الحكومة باستيراد النفايات، هذا التقرير الذي يندرج في سياق تعزيز آليات العمل المؤسسي الديمقراطي من خلال جعل لجنة تقصي الحقائق كأداة لرقابة الحكومة وبداية لتفعيل آليات المراقبة البرلمانية، وربط المسؤولية بالمحاسبة، طبقاً لأحكام الدستور.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

ارتباطاً بموضوع هذه اللجنة الموقرة، نود أن نسجل أنه حسب دراسات منظمة الصحة العالمية، ينتج العالم حوالي 4 مليار طن من النفايات المنزلية والصناعية إضافة إلى ما تنتجه بعض البلدان من النفايات الخطرة.

وعلى الصعيد الوطني فإن المغرب ينتج 7 ملايين طن من النفايات ووثيرة ازديادها يصل إلى 3.5% سنوياً وهو معدل يتجاوز مستوى النمو الاقتصادي بالمغرب، كما أن كمية النفايات الصناعية المنتجة تصل إلى مليون و600 ألف منها 256 ألف طن من النفايات الخطرة.

وقد انخرط المغرب مبكراً في مفهوم حقوق ومسؤوليات الدول في مجال البيئة خلال قمة سنة 1992 والتي شكلت انطلاقة للالتزام الأخلاقي يحث الحكومة على تبني المبادئ العامة والأساسية للتنمية المستدامة.

وطبقاً للمبدأ الثاني من إعلان ريو الذي يدعو الدول إلى سن تشريعات فعالة بشأن البيئة، قام المغرب بتعزيز إطاره التشريعي في مجال البيئة والتنمية المستدامة وذلك من خلال التوقيع على اتفاقيات دولية وإصدار قوانين بيئية للوفاء بالتزاماته.

وأمام دعوة إيقاف حركة النفايات بين الدول النامية والدول أقل تصنعاً تم اعتماد اتفاقية بازل في 22 مارس 1989 والتي صادق عليها المغرب في 28 دجنبر سنة 1995 والتي تهدف إلى:

- الحد من تحركات النفايات الخطرة بين الدول
- منع نقل النفايات الخطرة من البلدان المتقدمة إلى البلدان الأقل نمواً
- معالجة حركة النفايات المشعة

أن قسم الوقاية ومحاربة التلوث لم يتحقق من القياسات الغازية المنبثقة كاملة كما هو محدد في الاتفاقية، والاقتصار فقط على غازي وحيد أكسيد الكربون وغاز الميثان، لأسباب متعددة منها عدم توفر المختبر الوطني على الموارد البشرية اللازمة والإمكانات اللوجستية للقيام بذلك، وهذا أمر خطير جداً، فما الجدوى من وجود مؤسسة غير قادرة على القيام بمهمة مراقبة الانبعاثات الغازية التي أحدثت لأجلها؟

ننتقل إلى نقطة أخرى جاءت في التقرير، تعكس بدورها ارتجالية الحكومة في تدبير القطاع، والمتعلقة بإقدام الحكومة على تجميد جميع عمليات استيراد النفايات بقرار شفوي فقط، وشكلت لجنة لإجراء تحقيق في ملاسبات شحنة النفايات الإيطالية برئاسة وزارة الداخلية، لا أحد يعلم مصير ذلك التقرير ولا نتائجه، فلماذا إذن تم تشكيل اللجنة؟ إن كانت الحكومة لا تنوي الإفراج عن نتائج التحقيق، أي فقط محاولة لتهدئة الرأي العام حتى تمر العاصفة؟

السيد الرئيس،

من بين الملاحظات والأسئلة المقلقة التي فجرها هذا الحدث، والتي نتوقف عندها كذلك، ليس فقط مشكل استيراد النفايات في حد ذاته، بل أيضاً مصدرها الجغرافي. فهذه النفايات قبل وصولها إلى المغرب، عبر ميناء الجرف الأصفر، حسب موقع لاريوبليكا الإيطالي "La repubblica" بتاريخ 05 يوليو لسنة 2017، كانت معبئة بإحدى مناطق جهة (كامبانيا Campania) بالجنوب الإيطالي، وخصوصاً بمنطقة تسمى "حانة الملك" "Taverna del re". والجميع يعلم أن جهة كامبانيا هي إحدى الجهات العشر المشكّلة للتراب الإيطالي، وهي تنتمي إلى مجال الجنوب الإيطالي المتميز بهشاشته، ومحدودية اقتصاده وضعف بنياته التحتية، وهي من بين المناطق الملوثة والمصنفة خطر بإيطاليا، وفق المعايير البيئية المعتمدة.

فالخطورة السيد الرئيس تكمن في استقدام نفايات كانت مخزنة في إحدى المناطق الأكثر خطورة بيئياً، تعرف ارتفاع نسبة التشوهات الخلقية وارتفاع نسبة الإصابة بأمراض السرطان، كما تؤكد ذلك تقارير المعهد الوطني للسرطان "باسكال" بمدينة نابولي.

وهذا ما يطرح احتمال تسرب المواد المسرطنة والملوثة على الشحنة المستوردة من طرف الحكومة المغربية.

قبل الختام، وعلى ضوء النقاش الكبير والحاد الذي تلى استيراد المغرب لشحنة النفايات الإيطالية، وبعد المجهود الكبير المبذول من قبل اللجنة، نأمل في فريق الأصالة والمعاصرة، أن يشكل ذلك مدخلاً لإلزام الحكومة ومختلف الفاعلين بالتعاطي الجدي مع كل ماله ارتباطاً بالبعد البيئي بصفة عامة، وما له علاقة بصحة وسلامة المواطنين والمواطنات، والعمل على إتاحة المعلومة البيئية والوعي بأهميتها، ليس فقط باعتبارها حقاً دستورياً، بل في كون غيابها والتعتم عليها وعدم إطلاع الرأي العام ومنظمات المجتمع المدني والإعلام بها، هو ما ساهم بشكل كبير في إثارة هذه الضجة.

القطاع الوصي في البيئة ومختبر مؤهل لإجراء تحاليل حول عملية الحرق ومراقبة تحاليل المصدر للنفايات المستعملة.

وبالرجوع إلى أحد أنواع الوقود البديل والمسمى RDF والذي يشتمل على مكونات قابلة للاحتراق تتكون من بقايا البلاستيك والقماش و الورق والخشب فقد بدأ استيراده منذ سنة 2012 حسب القطاع الوصي على البيئة ويتم استعماله كوقود بديل داخل معامل الاسمنت المغربية.

ومن هذا المنطلق فإن عملية استيراد شحنة النفايات الإيطالية سنة 2015 التي أثار جدلا في أوساط المهتمين بالبيئة تمت وفقا لأحكام القانون 00-28 المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها ونصوصه التطبيقية، والتي تسمح باستيراد النفايات غير الخطيرة من أجل تدويرها أو ترميمها، وانسجاما مع مقتضيات اتفاقية بازل بشأن مراقبة نقل النفايات الخطيرة عبر الحدود والتخلص منها، التي انضم إليها المغرب سنة 1995 وصادقت عليها قبل ذلك إيطاليا سنة 1994، لاسيما منها تلك المتعلقة بوجود الإنفاق المسبق بين الدولة المصدرة والدولة المستوردة قبل القيام بأية عملية لنقل النفايات، والتحقق من سلامتها من مواد سامة أو خطرة تضر بالبيئة.

هذا، ولقد تمت هذه العملية وتحت إشراف القطاع الحكومي المكلف بالطاقة والمعادن والماء والبيئة ورئيس الحكومة في إطار اتفاقية الشراكة الموقعة بين الوزارة المكلفة بالبيئة آنذاك والرابطة المهنية لعمال الإسمنت، والتي تحدد تدابير وشروط استيراد النفايات قصد استخدامها كوقود في أفران مصانع الإسمنت، والتي يجب أن تكون مزودة بالمصفاة التي تحد من الانبعاثات الغازية في الغلاف الجوي، وأجهزة لقياس الكمية التي يتم انبعاثها.

علاوة على ذلك، فإن عملية الاستيراد المذكورة تمت تحت إشراف ومراقبة وتتبع السلطات المختصة ببلد المنشأ (إيطاليا) والسلطات المغربية باعتباره البلد المستقبل لهذه النفايات، طبقا لما هو منصوص عليه في اتفاقية بازل، للتحقق من طبيعتها وخصائصها الفيزيائية، من خلال التحليلات التي أجريت قبل وبعد دخول هذه النفايات إلى الأراضي الوطنية، بهدف التأكد من خلوها مما هو خطر أو سام ومن مدى مطابقتها لما هو مسموح به للتصدير والاستيراد.

إلى جانب ذلك، وجب الإشارة إلى أن عمليات الشروع في ترميم هذه النفايات عبر إحراقها تتم بحضور الشرطة البيئية والمختبر الوطني للبيئة الوطنية، للسهر على مطابقة الانبعاثات الغازية الناتجة عن ذلك للمعايير القياسية المنصوص عليها في القانون 03-13 المتعلق بمكافحة تلوث الهواء ونصوصه التطبيقية، وتجنب أي تأثير محتمل على صحة السكان والبيئة بوجه عام.

وبالمناسبة، نود أن ننوه بالجهودات التي يبذلها قطاع الاسمنت من خلال تنفيذ استراتيجية بيئية تتماشى مع المبادئ التوجيهية المغربية للتنمية المستدامة، حيث نستحضر على سبيل الذكر تجهيز مصانع اسمنت المغرب بكل من آيت باها وآسفي ومراكش بأحدث الأجهزة للتحسين الطاقى للنفايات

• تقليل كمية وسمية النفايات المتولدة

• ضمان الإدارة السليمة بيئيا قدر الإمكان

• مساعدة البلدان الأقل نموا في الإدارة السليمة بيئيا للنفايات الخطرة والنفايات الأخرى التي تولدها.

ولأجل الانخراط الفعلي في حركة نقل وعبور النفايات.

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

إن النفايات تشكل بديل طاقي سواء على مستوى المطارح العمومية المراقبة والتي تشرف عليها الجماعات الترابية من خلال عملية طمر النفايات المنزلية والتي بإمكانها أن تعطي غاز الميثان يتم استغلاله كمواد طاقي، كما يمكن لمعامل الاسمنت استعمال النفايات "مخلفات مطاطية، بلاستيك، ثوب، ورق، خشب" كطاقة بديلة عن الوقود الأحفوري.

وحسب تقارير الرابطة الأوروبية للإسمنت الصادر في مايو 2016 فإن طاقة النفايات أصبحت واسعة الانتشار في دول الاتحاد الأوروبي وخصوصا على مستوى صناعة الاسمنت والتي تعد من أكثر الصناعات استهلاكاً للطاقة، إذ أن إنتاج طن من إسمنت واحد يستلزم حرق 100 كيلو غرام من الوقود الأحفوري "فحم، مازوت، غاز طبيعي" مما ينتج عنه حوالي 650 كيلو غرام من انبعاثات غاز ثنائي أكسيد الكربون.

وللحد من انبعاثات ثنائي أكسيد الكربون التي تعد المسبب الرئيسي لظاهرة التغيرات المناخية، بدأ التفكير في بدائل الوقود الأحفوري في مصانع الاسمنت وكان الحل الأمثل هو: حرق النفايات وخصوصا منها العجالات المطاطية أو النفايات المسماة (RDF) وهي خليط من نفايات البلاستيك والورق و الثوب والكاوتشو.

ونتيجة للجهود المبذولة دوليا انخفضت نسبة الاعتماد على الطاقة التقليدية في مصانع الاسمنت بشكل كبير خاصة في دول العالم المتقدم، بحيث يلاحظ التحول نحو الوقود البديل في مصانع الاسمنت بشكل كبير، بحيث أن الاتحاد الأوروبي يعزّم رفع نسبة استخدام طاقة النفايات في مصانع الاسمنت من 36%، وهي النسبة الحالية، إلى 95% مما سيحقق وفرا قدره 15.6 مليار أورو ويقلل من انبعاثات ثنائي أكسيد الكربون بمقدار 41 ميكاوطن سنويا.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

إن قطاع الاسمنت بالمغرب ووفقا للاتفاقية المبرمجة بين القطاع الوصي وجمعية الاسمنتيين سنة 2003 تستورد نفايات لاستعمالها كوقود بديل، وخصوصا العجالات المستعملة في الأفران والمجهزة، طبقا لمعايير وطنية بخصوص الانبعاثات الغازية الواجب احترامها ومراقبتها عبر لجنة مشتركة مع

2014، وكذا مقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين لاسيما أحكام المادة 78 منه، يشرفني أن أتدخل باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة العامة المخصصة لمناقشة تقرير اللجنة النيابية لتقصي الحقائق التي شكلها مجلس المستشارين بتاريخ 27 ديسمبر 2017 حول "ترخيص الحكومة باستيراد النفايات".

السيد الرئيس،

بداية لابد أن نوه بالجو العام الذي طبع أشغال اللجنة على مدى حوالي 7 أشهر من العمل المتواصل والدؤوب، الذي اتسم بالنقاش الجاد والمسؤول من طرف السيدات والسادة أعضاء اللجنة من جهة، وكذا التفاعل الإيجابي من طرف مختلف المسؤولين الذين تم الاستماع إليهم للإحاطة بالموضوع من مختلف جوانبه، سواء تعلق الأمر بمسؤولي القطاع الوصي على البيئة أو المحتر العمومي للدراسات والأبحاث LPEE أو ممثل مهني الإسمنت، حيث لامسنا خلال مختلف أطوار أشغال اللجنة الإرادة الواعية والرغبة الجماعية من أجل تمكين مجلسنا الموقر، ومن خلاله الرأي العام الوطني، من ملامسة مجموعة من الحقائق ذات الصلة بموضوع "ترخيص الحكومة باستيراد النفايات" بشكل واضح لا غموض فيه بصفة خاصة، وهو ما وقفنا عليه بشكل جلي لدى ممثلي القطاع الخاص الذين تم الاستماع إليهم من ممثلي مهني الإسمنت الذين ثمنوا جميعا مبادرة مجلس المستشارين لتشكيل لجنة تقصي الحقائق في هذا الموضوع لتوضيح بعض جوانب الغموض المحيطة بهذا الملف والتي تشكلت على إثر ما تناقلت وسائل الإعلام من معلومات وأخبار في بعض الأحيان متناقضة ومتضاربة حول هذا الموضوع.

السيد الرئيس،

لقد تميزت الاجتماعات التي عُقدت مع ممثل القطاع الخاص بصفته فاعل ممارس في الميدان، بالوقوف على المشاكل الحقيقية التي تتصل بموضوع تدبير النفايات المستوردة من الخارج، والتي تبرز بشكل جلي مكامن القصور في هذه العملية، مما يجعلنا ملزمين بتجهيزات معينة في أفق الوصول إلى المعايير الأوروبية، وأن القطاع الخاص ممثلا في مهني الإسمنت ولتجاوز الصعوبات المترتبة عن استعمال النفايات المستوردة والتدقيق مادة (RDF) (Refuse Derived Fuel) المستخلصة من النفايات الصلبة كطاقة بديلة للطاقة الأحفورية في مصانع إنتاج الإسمنت، عمل على التوقيع على اتفاقية بين جمعيتهم المهنية والسلطة الحكومية المكلفة بالبيئة سنة 2003، باستثمارات ضخمة ومكلفة عبر تجهيز أفران لاستقبال الوقود الصلب المستخرج من النفايات (RDF) والتحكم في الانبعاثات الناتجة عن حرقها، حفاظا على البيئة واحترام المعايير المعمول بها في هذا الشأن.

وفي إطار جلسات الاستماع التي عقدتها اللجنة، قدم ممثلو القطاع الخاص (قطاع الإسمنت) مجموعة من المقترحات والتوصيات البناءة حول استعمال الوقود الصلب المستورد من الخارج والمستخرج من النفايات، من

المنزلية والتحكم في قذف وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري حيث تبلغ الكمية الإجمالية التي يتم تجميعها أكثر من 100.000 طن في السنة، مما سيساهم في تقليل الأثار البيئية لمداخن النفايات.

كما تجدر الإشارة، إلى أن العديد من الدول المتقدمة تعمل بدورها على تدوير النفايات أو استعمالها لإنتاج الطاقة، حيث تشير أحدث تقارير الرابطة الأوروبية للإسمنت، والصادر في مايو 2016، ان طاقة النفايات أصبحت واسعة الانتشار في دول الاتحاد الأوروبي، غير أن نجاح هذا الاختيار مرتبط بالدور الذي تقوم به الحكومات من خلال تهيئة المناخ المناسب عبر وضع التشريعات اللازمة، بالإضافة إلى الاختيار الصحيح للمنظومة التي تدار بها النفايات.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في الفريق الحركي نؤكد على أن موضوع استعمال الشحنة كوقود بديل من النفايات بدل الوقود الأحفوري مسألة تقنية وعملية، وكانلا بد من عقد ندوات ولقاءات عملية تواصلية مع الجمعيات البيئية للوقوف على أهمية الموضوع، ورفع اللبس والخلط الذي أدبلى الفهم المغلوط لهذه العملية.

وفي هذا الإطار نعرض على أنظار المجلس الموقر بعض التوصيات:

- تعديل الاتفاقية المبرمة بين القطاع الوصي على البيئة وجمعية مهني الإسمنت وملائمتها مع مستجدات ومسؤولية المغرب في مجال البيئة.

- دعم القطاع الوصي على البيئة بموارد بشرية مختصة في تدبير النفايات والانفتاح على الجماعات لتقوية قدرات أطرها وموظفيها.

- حث معامل الإسمنت بضرورة التجهيز باليات وتقنيات في المستوى الدولي قادرة على اكتشاف انبعاث الغازات السامة والضارة الممكن انسيابها في الهواء من جراء حرق النفايات.

- التواصل مع جمعيات المجتمع المدني المهتمة بالمجال البيئي ومن خلاله مع الرأي العام لفهم ضرورة الانتقال من استعمال الطاقة الأحفورية بمعامل الإسمنت إلى الطاقة البديلة المتضمنة في النفايات.

وختاما أود أن نوه باللجنة الموقرة، رئيسا وأعضاء، على مجهودهم الجبار لانجاز هذا التقرير بكل موضوعية وشفافية، والشكر موصول لرئيس ومكتب المجلس الذين وفروا كل الوسائل لتسهيل عمال اللجنة، وكذا كل المسؤولين في القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية على إفادتهم للجنة.

3- مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

طبقا لأحكام الفصل 67 من الدستور والقانون التنظيمي رقم 085.13 المتعلق بطريقة تسيير اللجان النيابية لتقصي الحقائق الصادر في 31 يوليو

تفعيل آلية لجان تقصي الحقائق دستوريا ليس هو ذاتها، لأجل الجهات الإعلامية والتراكم الكمي للحصيلة بقدر ما هو تمكين البرلمان من آليات مراقبة دستورية تمكنه من التحقيق في ملفات وقضايا لها آثارها ووقوعها على الحكامة.

ومن باب تنزيه كلام العقلاء عن العبث، فإننا في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي كنا من بين الموقعين على تشكيل لجنة تقصي الحقائق هو ترخيص الحكومة باستيراد النفايات.

وإيماننا بأن المؤسسات التشريعية فوق منطق التهافت على الإشاعات التي قد يجر لها الإعلام والرأي العام بدوافع غامضة، لا تكون قائمة على أساس واقعية وموضوعية، ولأجل الإنصاف والبحث عن الحقيقة والكشف عنها، كان من الضروري تشكيل هذه اللجنة للكشف عن الحقيقة.

ولقد جاءت مضامين التقرير وبعد شهر من العمل الجاد والمسؤول لأعضاء اللجنة بتقرير يؤكد أن ترخيص الحكومة لاستيراد النفايات مثير للتساؤلات، لم يستطع التقرير تحديد أي مسؤولية لأي جهة، ولم تتمكن من الجواب الواضح عن مدى قانونية هذا الاستيراد، مكتفيا بمخالفات عامة تتعلق بالتدبير العمومي للتخلص من النفايات المحلية والمستوردة، ونحن كنا نتطلع إلى إصلاحات أقوى ليس لإدانة هذا الطرف أو ذاك، ولكن لإطلاع الرأي العام على حقيقة الأمور وعن الآثار والمخلفات لهذه النفايات ومدى خطورتها على حياة الناس، كما تم الترويج لذلك في أوساط الإعلام والرأي العام.

وقبل أن أختتم، هناك ملاحظة أساسية وجوهرية على هذا التقرير، حيث لم يتم الكشف عن طبيعة المستجوبين وعن هويتهم وتدوين إسهاداتهم وتصريحاتهم، وهو الأمر الذي جعل التقرير مفتقدا للمصداقية باعتداده على عبارات غامضة مثل "إفادة المستجوبين"، وهو الأمر الذي جعل التقرير لا يستجيب لشروط التقصي عن الحقائق، ولا يمكن اعتماد الإفادات الواردة فيها ولا حتى على خلاصاته، لأن اللجنة لم تكشف عن هوية وطبيعة المستجوبين.

أكتفي بهذا القدر، مؤكداً أن ملاحظة فريقنا على مضامين التقرير لا تدخل في باب التبخيس، بل كان هناك عمل جبار وكبير لكل السادة أعضاء اللجنة ورئاسة اللجنة والموظفين، لكن طموحنا إلى تفعيل وتنزيل سليم لآليات المراقبة المتاحة دستوريا لهذه المؤسسة، جعلنا نراهن على لجان تقصي الحقائق ليست مطلوبة لأنها بل مطلوب للكشف عن الحقائق وتحديد المسؤوليات كالية ليس فقط للرقابة بل للحكامة البرلمانية. وشكرا.

أجل تضمينها ضمن التوصيات العامة التي رفعتها اللجنة إلى هذه الجلسة العامة في علاقتها بتأهيل الوحدات الصناعية المغربية وملاءمتها مع المعايير الدولية، وتتمنى بهذه المناسبة من الحكومة أخذها بعين الاعتبار.

السيد الرئيس،

إننا في الاتحاد العام لمقاومات المغرب ومن موقعنا كفاعلين اقتصاديين في الميدان نثير الانتباه إلى ضرورة إشراك المهنيين وإعطاء الحوار بين الحكومة وممثلي القطاع الخاص نفسا إيجابيا من خلال إعداد وبلورة أهداف جديدة من الممكن تحقيقها، قابلة للتنوع، خاضعة للتقييم المستمر، بإشراف وشراكة مع كل المتدخلين في القطاع، يراعى في وضعها تحقيق الالتئانية مع مختلف البرامج الحكومية الأخرى ذات الصلة، حتى تستجيب لمطالب وتطلعات المهنيين والمستثمرين، من خلال تحديد وضبط إجراءات استيراد واستعمال النفايات، طبقا لمقتضيات القانون 28.00 المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها، والذي شكل تطبيقه انعطافا هاما في استراتيجيات الحفاظ على البيئة واستخدام الطاقات البديلة والإيكولوجية.

السيد الرئيس،

وفي الختام فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاومات المغرب ننوه مرة أخرى بعمل اللجنة النيابية لتقصي الحقائق حول "ترخيص الحكومة باستيراد النفايات"، وكذا بضمون التقرير الذي نحن اليوم بصدد مناقشته، كما نركي التوصيات التي جاءت مضمنة في هذا التقرير، نظرا لأهميتها وقدرتها على تطوير وتحسين دور مختلف الفاعلين والمتدخلين في حماية البيئة من الأضرار الناتجة عن عمليات تدوير النفايات بصفة عامة.

والسلام عليكم ورحمة الله.

4- مداخلة الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي:

السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أنتشر بالتدخل باسم الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي في مناقشة مشروع تقرير لجنة تقصي الحقائق حول ترخيص الحكومة باستيراد النفايات، مذكرين أن الفريق لم يتوصل بالتقرير إلا يوم أمس، بعد جلسة الاستماع إلى التقرير، وهو الأمر الذي لم يترك لنا الوقت الكافي للاطلاع على مضامينه وتحليلها ومقارنتها وتحديد المواقف بشأنها، لكن كما يقول المثل: "ما لا يؤخذ كله لا يترك بعضه".

مراعاة للضغط الزمني ولاختتام الدورة الحالية، لا بد من التسجيل أنه من غير المعقول أن تنجز اللجنة عملها في شهر ومجهودات كبيرة وتضحيات كل أعضائها منذ تشكيل اللجنة في 15 يوليوز 2016 منذ عقدها لأول اجتماع في 27 دجنبر 2017، هذا المجهود الزمني الكبير والعمل المكثف تقول أن الواجب إعطاء ومنح الوقت الكافي للفرق قصد الإطلاع على مضامين هذا التقرير، فالغاية من هذا التمرين الديمقراطي والغاية من